



الدليل الإرشادي الخاص بقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية



أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



جدول المحتويات

05	1. المقدمة
05	1.1. عن الزكاة
05	1.2. جباية الزكاة
05	1.3. تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية
06	1.4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
07	1.5. مهام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
08	1.6. عن الدليل الإرشادي الخاص بقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية
09	2. جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية
09	2.1. مقدمة عن قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية
09	2.2. التعاريف والمصطلحات عن الصناديق الاستثمارية
13	2.3. الخاضعون لأحكام جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية
18	2.4. تسجيل الصناديق الاستثمارية لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
21	2.5. التزامات الصناديق الاستثمارية ومالكي الوحدات الاستثمارية
23	2.6. شروط حسم قيمة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية للمكلفين مالكي الوحدات الاستثمارية الخاضعين لأحكام القواعد ممن يمسكون حسابات نظامية
34	2.7. الإطار العام للمحاسبة عن زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية
41	2.8. مكونات وعاء الزكاة -الإضافات-
53	2.8.1. مفاهيم متعلقة بالإضافات



41	2.8.2. ما يضاف إلى الوعاء الزكوي
53	2.8.3. ما يحسم من الوعاء الزكوي
66	2.8.4. ضوابط أخرى تخص الوعاء الزكوي وطلبات أخرى
70	3. أمثلة تطبيقية
84	4. ملحق: الأسئلة الشائعة



1. المقدمة

1.1. عن الزكاة

الزكاة هي ثالث أركان الإسلام، وأهم العبادات المالية في الإسلام، ولذلك تكرر ورودها في القرآن الكريم، وقرنها الله -عز وجل- بالصلاة في أكثر من (80) موضعًا، وهي من أهم الركائز التي تميز المجتمع المسلم عن غيره، وتعد مظهرًا من مظاهر سمو التشريع الإسلامي بما تمثله من وسيلة لمحاربة الفقر، والتخفيف من معاناة المحتاجين، حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي.

1.2 جباية الزكاة

مما يدل على عظم مكانة الزكاة في الإسلام إنفاطة إدارتها والإشراف عليها إلى الدولة، حيث إن الدولة هي المخولة بجباية زكاة الأموال الظاهرة وصرافها على المستحقين، وذلك عن طريق تكليف بعض العاملين -موظفي الزكاة- من خلال المرور على أصحاب الأموال، في سائر أنحاء الدولة الإسلامية، وحساب مقدار زكاتهم، ثم تحصيلها منهم، والإشراف على صرفها وتوزيعها على المستحقين.

وتقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بمهمة جباية الزكاة، حيث تتولى جميع الإجراءات التي تنصل بحساب زكاة المكلف، ابتداء بتسجيل المكلف، ومرورًا بعملية حساب مقدار الزكاة للمكلف التي تحوي الإشراف على تقديم المكلف للإقرارات الزكوية، وإجراءات السداد، وفحص هذه البيانات المقدمة، والتحقق منها من خلال الكفاءات البشرية التي لدى الهيئة، وانتهاء بإصدار شهادة الزكاة النهائية، وما قد ينتج بعد ذلك من القيام بعبء دراسة اعتراضات المكلف على ربوط الهيئة الزكوية.

1.3 تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية

تعد جباية الزكاة وصرافها على المستحقين من المهام الأساسية للدولة التي نص عليها النظام الأساسي للحكم في المادة الـ (21) حيث جاء فيها: «تُجسب الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية». كما تضمنت المادة السابعة ما يدل على عناية الدولة بواجبات الشريعة والالتزام بها عمومًا، وتشمل جباية الزكاة وصرافها على المستحقين، حيث جاء فيها: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام، وجميع أنظمة الدولة».



وتأكيدًا لذلك فقد صدر في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز -رحمه الله- المرسوم الملكي رقم (8634/28/2/17) بتاريخ 29 جمادى ثان 1370هـ الموافق 6 أبريل 1951م المتضمن الأمر بجباية الزكاة، وتبع ذلك المرسوم الملكي كثير من المراسيم الملكية المؤكدة له، والقرارات الوزارية المنفذة له، واللوائح والتعاميم المفسرة والموضحة له، ومن ذلك: المرسوم الملكي رقم (م/40) بتاريخ 2 رجب 1405هـ، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1 جمادى ثان 1438هـ الموافق 28 فبراير 2017م، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) وتاريخ 7 رجب 1440هـ الموافق 14 مارس 2019م، التي يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي تبدأ من 1 يناير 2019م على جميع المكلفين، عدا من يُحاسب بالأسلوب التقديرى طبقاً للفصل الرابع من اللائحة، فيسري تطبيق اللائحة على إقراراتهم التي تقدم بعد 31 ديسمبر 2019م. ولذلك فإن اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بتاريخ 7 رجب 1440هـ لا تسري على السنوات المالية التي قبل هذا التاريخ، وإنما تعامل تلك السنوات وفقاً للوائح والتعليمات السابقة على هذا التاريخ.

وقد اعتنت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة خصوصاً ببيان أحكام الجباية في الأنشطة التجارية والمهنية وما في حكمها دون غيرها من الأموال الزكوية، وطلبات تقديم الإقرار الزكوي، وإجراءات الربط والفحص والسداد، والمدد الزمنية الخاصة بها.

وتورد الحويلة الزكوية التي تجبها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وتودع في حساب الضمان الاجتماعي الذي يتولى الصرف على الفقراء والمساكين، وذلك طبقاً للمرسوم الملكي رقم (16/5/1) بتاريخ 5 المحرم 1383هـ الموافق 28 مايو 1963م، وجاء في الفقرة (1) منه: «تجسب الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة»، وفي الفقرة (2): «ورد جميع المبالغ المتحصلة إلى صندوق الضمان الاجتماعي».

1.4. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

تعد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هيئة حكومية سعودية أسست بقرار مجلس الوزراء السعودي الصادر في 23 رمضان 1442هـ الموافق 4 مايو 2021م، وذلك بعد قرار دمج الهيئة العامة للزكاة والدخل مع الهيئة العامة للجمارك - سابقاً - تحت مسمى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.



1.5. مهام هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

حدد تنظيم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مهام الهيئة في المادة الثالثة منه التي تشمل ما يلي:

1. جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية من المكلفين، وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.
2. توفير خدمات عالية الجودة للمكلفين لمساعدتهم على الوفاء بواجباتهم.
3. متابعة المكلفين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان جباية وتحصيل المستحقات الواجبة عليهم.
4. العمل على نشر الوعي لدى المكلفين وتقوية درجة التزامهم الطوعي، والتأكد من التزامهم بما يصدر عن الهيئة من تعليمات وضوابط في مجال اختصاصها.
5. توظيف التقنية الحديثة في تنفيذ أعمال الهيئة ومراقبتها وتسهيلها، وتعزيز الدور الأمني في مكافحة التهرب الجمركي.
6. التعاون مع القطاع الخاص بشأن تنفيذ بعض الأعمال المساندة، وإدارتها.
7. وضع الخطط اللازمة لتنظيم مرافق المنافذ الجمركية وإدارتها واستثمارها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
8. وضع معايير لمتابعة مؤشرات أداء أعمال الهيئة وخططها، التي تكفل تطوير أدائها وخدماتها، وللهيئة التنسيق في هذا الشأن مع من تراه من الجهات ذات الصلة باختصاصاتها.
9. التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وبيوت الخبرة المختصة داخل المملكة وخارجها، وذلك في حدود اختصاصات الهيئة.
10. تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة.



1.6. عن الدليل الإرشادي الخاص بقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية

يقدم هذا الدليل إرشادات توجيهية ومعلومات أساسية بشأن جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية. ويساعد هذا الدليل على تكوين رؤية واضحة، وتقديم إرشادات توجيهية فيما يتعلق بالتطبيقات العملية عن كيفية المحاسبة الزكوية عن الصناديق الاستثمارية.

ويمثل هذا الدليل مفهوم الهيئة وتفسيرها فيما يتعلق بتطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (2216) بتاريخ 7 رجب 1440هـ وقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (29791) بتاريخ 9 جمادى الأولى 1444هـ.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملة خاصة يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة (ZATCA.gov.sa) الذي يحتوي مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصاً لمساعدة المكلف، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية، وجميع البيانات ذات الصلة، وكذلك الردود على الأسئلة الأكثر شيوعاً.



2. جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية

2.1. مقدمة عن قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية

لا تحسم الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية قبل القرار الوزاري رقم (29791) الصادر بتاريخ 9 جمادى الأولى 1444هـ القاضي بالموافقة على قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية وذلك لأن هذه الصناديق لم تكن مسجلة لدى الهيئة مما كان ينتفي معه أحد شروط الحسم. نجمت الحاجة إلى هذه القواعد لتأكيد وتوضيح معالجة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية من الناحية الزكوية في دفاتر المكلفين الراغبين اختياريًا في إدراج مثل هذه البنود ومعالجتها كحسميات من الوعاء الزكوي في إقراراتهم في حال تلبية شروط الحسم الواردة في اللائحة والقواعد.

عليه فقد جاءت هذه القواعد لتنظيم آلية جباية زكاة هذه الاستثمارات للمكلفين من مالكي الوحدات في الصناديق الاستثمارية وفق الضوابط والشروط الواردة في القواعد مقرونة بالأحكام ذات الصلة باللائحة.

وفي هذا الدليل سيتم التطرق إلى آلية وشروط وضوابط حساب زكاة هذه الاستثمارات تفصيلًا عند تطبيق شروط الحسم لدى المكلفين المالكين وذلك لأن هذه الصناديق لم تكن مسجلة لدى الهيئة مما كان ينتفي معه أحد شروط الحسم. لتلك الوحدات في الصناديق الاستثمارية، إضافة إلى الطلبات النظامية الأخرى.

2.2. التعاريف والمصطلحات عن الصناديق الاستثمارية المستخدمة في هذا الدليل

الهيئة: هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

اللائحة: اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) بتاريخ 7 رجب 1440هـ وأبي تعديلات تطرأ عليها.

القرار: القرار الوزاري رقم (29791) بتاريخ 9 جمادى الأولى 1444هـ الصادر بالموافقة على قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية.

السوق المالية: سوق مالية مرخص لها- وفقًا لأحكام نظام السوق المالية - بمزاولة العمل في تداول الأوراق في المملكة.



القواعد: قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (29791) بتاريخ 9 جمادى الأولى 1444هـ.

تعليمات تسعير المعاملات: تعليمات تسعير المعاملات وتعديلاتها اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك رقم (19-1-6) تاريخ 25 جمادى الأولى 1440هـ الموافق 31 يناير 2019م

البنك المركزي: البنك المركزي السعودي

المملكة: المملكة العربية السعودية

المكلف: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس نشاطًا يخضع لجباية الزكاة بموجب أحكام المادة الثانية في اللائحة، سواء كان مؤسسة فردية، أو شركة، أو من يمارس النشاط بموجب ترخيص صادر من جهة مختصة في المملكة.

النشاط الخاضع: أي عمل يقصد منه تحقيق ربح، سواء كان عملاً تجاريًا أم خدميًا أم صناعيًا أم غير ذلك.

الصندوق: صندوق استثمار أو صندوق استثمار عقاري، مؤسس في المملكة ويمكن طرح وحداته من قبل مدير الصندوق على مستثمرين في المملكة وفقًا للأنظمة واللوائح ذات العلاقة السارية في المملكة.

صناديق الأسهم: صناديق تستثمر بصفة رئيسة في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية سواء أكانت محلية أم دولية أم إقليمية.

مالك الوحدة: المكلف الذي يملك وحدة في الصندوق تمثل حصة مشاعة في صافي أصول الصندوق.

مدير الصندوق: مؤسسة السوق المالية التي تتولى إدارة أصول صندوق الاستثمار أو صندوق الاستثمار العقاري وإدارة أعماله وطرح وحداته وفقًا لأحكام الأنظمة واللوائح ذات العلاقة السارية في المملكة.

أمين الحفظ: شخص يرخص له بموجب لائحة مؤسسات السوق المالية للقيام بنشاطات حفظ الأوراق المالية.



منشأة ذات الغرض الخاص: منشأة مؤسسة ومرخص لها بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل المنشأة ذات الغرض الخاص: هي منشأة مؤسسة ومرخص لها بإصدار أدوات دين أو إصدار وحدات استثمارية من هيئة السوق المالية بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الغرض الخاص وتتمتع بالذمة المالية والشخصية الاعتبارية المستقلة وتنتهي المنشأة بانتهاء الغرض الذي أسست من أجله وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي تصدرها هيئة السوق المالية.

أتعاب إدارة الصندوق: التعويض والمصاريف والأتعاب المتعلقة بالخدمات الاستشارية التي تم دفعها لمدير الصندوق.

أتعاب الحفظ: التعويض والمصاريف والأتعاب المتعلقة بخدمات حفظ أصول الصندوق.

عمليات الاشتراكات: هي مبالغ عمليات اشتراك المستثمرين في الصناديق الاستثمارية.

عمليات الاسترداد: هي مبالغ عمليات استرداد المستثمرين قيمة وحداتهم المملوكة في الصندوق الاستثماري.

عمليات البيع: يقصد بها في حال صناديق الأسهم: عمليات بيع موجودات الصندوق من الاستثمارات في الأسهم خلال فترة زمنية.

عمليات الشراء: يقصد بها في حال صناديق الأسهم: عمليات شراء موجودات من الاستثمارات في الأسهم خلال فترة زمنية.

أحكام وشروط الصندوق: العقود التي تحتوي على البيانات والأحكام المطلوبة بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، ويتم توقيعها بين مدير الصندوق ومالكى الوحدات.

العام الزكوي: السنة المالية للمكلف أو الصندوق، سواء أكانت هجرية أم ميلادية، قصيرة كانت أم طويلة في بداية أو نهاية النشاط.



المتداول: أي أصل أو التزام متوقع تحققه أو استرداده أو تسويته خلال مدة لا تتجاوز (365) يومًا بعد نهاية العام الزكوي، أو أي أصل يحتفظ به الصندوق بشكل رئيس لغرض المتاجرة.

الأشخاص المرتبطون بالصندوق: هم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يسيطرون فعليًا على الصندوق، أو الذين يسيطر عليهم الصندوق فعليًا، أو الذين يسيطر عليهم فعليًا ذات الشخص المسيطر على الصندوق.

المعاملات بين الأشخاص المرتبطين بالصندوق: أي معاملة بين الأشخاص المرتبطين بالصندوق، وتشمل المعاملة الصورية والاسمية وتبادل كل ما له قيمة بينهم، وذلك بالقدر الذي يكون لمثل هذه المعاملات أثر مالي أو قانوني.

الإقرار الزكوي: بيان يقدمه المكلف وفقاً لنماذج الهيئة، يتضمن البنود المالية المتعلقة بحساب الزكاة، ويظهر الزكاة المستحقة عليه طبقاً لما ورد في اللائحة.

إقرار المعلومات: نموذج معد من قبل الهيئة، ويحتوي عددًا من العناصر والبنود، وتجب تعبئته وتقديمه من قبل كل مكلف والغرض من الإقرار وتقديمه هو بيان مقدار الوعاء الزكوي دون سداد زكاة مستحقة بعد تقديمه للهيئة حيث يقع عبء السداد على المكلفين المالكين في وحدات الصندوق - باستثناء صناديق التمويل المباشر أو غير المباشر -، يستخدم هذا النموذج عمومًا ويقدم للهيئة لأغراض الإفصاح عن المعلومات فقط.

المحاسب القانوني المرخص: محاسب قانوني مرخص له في المملكة بمزاولة مهنة المراجعة والتدقيق التي تنظمها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

شهادة المحاسب القانوني: شهادة مصادق عليها من قبل محاسب قانوني مرخص تؤكد حساب الزكاة للاستثمارات في الصناديق الاستثمارية.

صافي الربح - الخسارة: هو نتائج أعمال الصندوق من ربح أو خسارة دفترية كما هي في قائمة الدخل عن فترة مالية محددة



صافي الربح - الخسارة المعدل لأغراض الزكاة: صافي الربح - الخسارة الدفترية بعد تعديلها بالبنود وفقاً للمادتين (8) و(9) من اللائحة.

نتيجة النشاط: صافي الربح - الخسارة الدفترية.

صندوق التمويل المباشر: صندوق استثمار يؤسس لغرض مزاولة نشاط التمويل المباشر للأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية وصناديق الاستثمار.

صندوق التمويل غير المباشر: صندوق استثمار يؤسس لغرض شراء المحافظ التمويلية المنشأة من الجهات التي تخضع لإشراف البنك المركزي السعودي. ويمكن للصندوق استثمار مبالغ مع شركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي بحيث يكون قرار منح الائتمان من قبل شركات التمويل.

صندوق الاستثمار المفتوح: صندوق استثمار ذو رأس مال متغير، تزداد وحداته بطرح وحدات جديدة أو تنقص باسترداد مالكي الوحدات لبعض وحداتهم أو كلها، ويحق لمالكي الوحدات في هذا الصندوق استرداد قيم وحداتهم فيه وفقاً لصافي قيمتها في أيام التعامل الموضحة في شروط وأحكام الصندوق وذلك وفقاً لللائحة صناديق الاستثمار.

صندوق الاستثمار المتداول: صندوق استثمار تتداول وحداته في السوق الرئيسية أو السوق الموازية.

إنهاء الصندوق: التاريخ الذي ينتهي به الصندوق وفقاً للمدة أو الحدث المحدد في شروط وأحكام الصندوق متضمنة مرحلة بيع الأصول وتوزيع مستحقات مالكي الوحدات عليهم.

التقارير المالية للصناديق الاستثمارية

تعد التقارير المالية مؤشراً من المؤشرات الرئيسية لأداء الصندوق الاستثماري، يجب على الصندوق إصدار قوائم مالية لهذا الغرض طلباً من مجموعة أخرى من الطلبات النظامية من قبل هيئة السوق المالية:

- "سنوية": متضمنة القوائم المالية المراجعة.
- "نصف سنوية": في حال كان الصندوق ملزم بإصدار قوائم نصف سنوية



2.3. الخاضعون لأحكام جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية

تهدف القواعد إلى تنظيم آلية حساب وجباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية وذلك لتأهيل المكلفين الخاضعين لأحكام اللائحة لإدراج وحداتهم الاستثمارية المملوكة في هذه الصناديق كحسميات من مكونات الوعاء الزكوي في إقراراتهم الزكوية وذلك في حال انطباق شروط الحسم الواردة في اللائحة والضوابط الأخرى المذكورة في القواعد.

ينبغي الإشارة إلى أن هذه القواعد تعد آلية لتنظيم جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية فقط وذلك في حال اختيار المكلف الخاضع للقواعد إدراج هذه الاستثمارات ضمن الحسميات من الوعاء الزكوي في إقراره. وبالتالي فإن تطبيق هذه القواعد اختياريًا وليس إجباريًا كالآتي:

إلزامية التقيد بالقواعد	إجراء المكلف من حيث حسم الاستثمار في وحدات الصناديق الاستثمارية
إلزامي	يقوم المكلف بحسم استثماره في إقراره الزكوي في حال انطباق شروط الحسم الواردة في اللائحة
غير إلزامي	<ul style="list-style-type: none">حسم المكلف للاستثمار في الإقرار الزكوي (في حال انطباق شروط الحسم الواردة في اللائحة).عدم حسم المكلف للاستثمار في الإقرار الزكوي (في حال انطباق شروط الحسم الواردة في اللائحة).



قبل شرح وتوضيح قواعد حساب زكاة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية، ينبغي حصر المكلفين الخاضعين لأحكام هذه القواعد كما نصت عليه أحكام المادة الثانية من اللائحة وهم من يمارسون نشاطًا خاضعًا مما يلي:

1. الأشخاص الطبيعيون السعوديون المقيمون في المملكة، ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وللتوضيح فإنه يُقصد بالأشخاص الطبيعيين: المكلفون الذين يمارسون نشاطًا خاضعًا لجباية الزكاة من خلال كيان -مؤسسة / شركة / ...- مؤسس في المملكة، وحاصل على تراخيص من الجهات الرسمية لممارسة النشاط، ولما كان هؤلاء الذين يمارسون النشاط التجاري خاضعين لأحكام اللائحة فإنه تُطبق عليهم القواعد.

بينما لا يخضع الأشخاص الطبيعيون أو الأفراد من غير الممارسين أنشطة خاضعة كما هو موضح أعلاه لأحكام اللائحة وبالتالي لا يخضعون للقواعد.

إضافة إلى ذلك فإن المكلفين الخاضعين لجباية الزكاة وتتم محاسبتهم بالأسلوب التقديري وفقًا لقواعد حساب زكاة مكلفي التقديري غير مشمولين بتطبيق هذه القواعد.

2. الشركات المقيمة في المملكة عن حصص الشركاء السعوديين ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكل من يمارس النشاط بناء على ترخيص صادر من جهة حكومية أو إدارية مختصة وفقًا للضوابط التي تضعها الهيئة.

3. حصص الشركاء غير السعوديين في الشركات المقيمة في المملكة المدرجة في السوق المالية السعودية من غير المؤسسين ومن يحل محلهم طبقًا لعقد التأسيس أو المستندات النظامية وعن حصص الهيئات والمؤسسات الحكومية السعودية.

4. المنشأة الدائمة المملوكة للسعوديين غير المقيمين ومن يعامل معاملتهم في حال تطبيق شروط الإدارة الرئيسة على المنشأة الدائمة.



ويستثنى مما ورد أعلاه:

أ. شركات الأموال المقيمة عن الحصص المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر للأشخاص العاملين في إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم اعتباريين، مقيمين أو غير مقيمين، فيما عدا الحصص المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر للأشخاص العاملين في إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية في شركات الأموال المدرجة في السوق المالية السعودية، وحصص هذه الشركات المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر في شركات الأموال.

ب. المكلف الذي يصدر في شأنه قرار من الهيئة بعدم خضوعه لجباية الزكاة.

مثال:

أدناه أشخاص مالكو وحدات في صناديق استثمارية:

1. شركة أموال مقيمة في المملكة يملكها بالكامل أشخاص طبيعيون يحملون جنسية إحدى دول مجلس التعاون الخليجي.
2. شخص طبيعي مقيم يحمل الجنسية السعودية يمارس نشاطًا خاضعًا في المملكة.
3. شركة غير مدرجة تعمل في مجال استخراج الزيوت والمواد الهيدروكربونية وغير المملوكة بالكامل لشركة مدرجة.
4. شركة حصلت على موافقة الهيئة بعدم الخضوع لجباية الزكاة.
5. شركة تعمل في مجال الاتصالات ومدرجة أسهمها بالكامل في السوق المالية في المملكة.
6. فرد -شخص طبيعي- لا يمارس أي نشاط خاضع ولا يفى بتعريف المكلف وفقًا لللائحة.
7. شخص خاضع لأحكام اللائحة ويحاسب على الزكاة وفقًا للأسلوب التقديرى المنصوص عليه في اللائحة.



مدى تطبيق القواعد على الأشخاص المذكورين	الشخص
تُطبق	شركة أموال مقيمة في المملكة يملكها بالكامل أشخاص طبيعينيون يحملون جنسية إحدى دول مجلس التعاون الخليجي.
تُطبق	شخص طبيعي مقيم يحمل الجنسية السعودية يمارس نشاطًا في المملكة.
لا تُطبق	شركة تعمل في مجال استخراج الزيوت والمواد الهيدروكربونية.
لا تُطبق	شركة حصلت على موافقة الهيئة بعدم الخضوع لجباية الزكاة.
تُطبق	شركة تعمل في مجال الاتصالات ومدرجة أسهمها بالكامل في السوق المالية في المملكة.
لا تُطبق	فرد -شخص طبيعي- لا يمارس أي نشاط خاضع ولا يفى بتعريف المكلف وفقًا للائحة.
لا تُطبق	شخص خاضع لأحكام اللائحة ويحاسب على الزكاة وفقًا للأسلوب التقديري وفقًا لما جاء في اللائحة.



استكمالاً لما ورد أعلاه، أضافت القواعد الاستثناءات التالية من حيث الخضوع لهذه القواعد وهي على النحو التالي:

• مالك الوحدة الاستثمارية في صندوق التمويل

تعرف صناديق التمويل المباشر بأنها تلك الصناديق التي تؤسس وفقاً لأنظمة هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لمزاولة أنشطة التمويل للأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية وصناديق الاستثمار

وعليه، نصت القواعد بموجب الفقرة (أ) من المادة الثانية على استثناء مالكي الوحدات في هذه الصناديق من القواعد. وعليه، فإن المستثمر في هذه الصناديق لا يخضع لأحكام هذه القواعد.

ستقوم الهيئة لاحقاً بتوضيح آلية جباية زكاة الاستثمارات في هذه الصناديق بشكل مفصل.

• مالك الوحدة الذي يملك الصندوق بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر وقدم إقراراً زكويًا موحدًا مع الصندوق

ويقصد بذلك الحالات التي يمتلك بموجبها المالك كامل وحدات الصندوق بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي يكون له الحق اختياريًا في تقديم إقرار زكوي موحد متضمنًا نتائج أعمال الصندوق بموجب قوائم مالية موحدة وفقاً للمادة الـ (15) من اللائحة.

ستتم تغطية هذا الموضوع تفصيلاً في هذا الدليل (راجع القسم رقم 2.8).

2.4. تسجيل الصناديق الاستثمارية لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الصناديق الموافقة على تأسيسها بعد تاريخ سريان القرار

”نصت المادة الثالثة من القواعد على إلزام جميع الصناديق الاستثمارية الموافقة على تأسيسها من قبل هيئة السوق المالية بعد سريان القرار في 1 يناير 2023م بالتسجيل في الهيئة لأغراض الزكاة وتقديم إقرار المعلومات وفق ما نصت عليه اللائحة والقواعد، وذلك للصناديق التي يكون مالكو الوحدات المستثمرون فيها من الخاضعين لللائحة التنفيذية لجباية الزكاة على النحو الوارد في الدليل أعلاه، وعليه فلا يجب على الصناديق التسجيل حينما يكون مالكو الوحدات المستثمرون فيها غير خاضعين لأحكام اللائحة“.



مثال

تمت الموافقة على تأسيس صندوق استثماري من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ 1 يوليو 2023م. وفقاً لشروط وأحكام الصندوق تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ التأسيس حتى نهاية 31 ديسمبر 2024م (سنة مالية طويلة)

بناء على ما ذكر أعلاه، متى يجب تسجيل الصندوق لدى الهيئة لأغراض الزكاة؟

وفقاً للمعطيات أعلاه يجب تسجيل الصندوق الاستثماري قبل نهاية سنته المالية الأولى 31 ديسمبر 2024م.

مثال

تمت الموافقة على تأسيس صندوق ريت العقاري من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ 1 أبريل 2023م. وفقاً للائحة تأسيس الصندوق تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ التأسيس حتى نهاية 31 ديسمبر 2023م (سنة مالية قصيرة)

بناء على ما ذكر أعلاه، متى يجب تسجيل الصندوق لدى الهيئة لأغراض الزكاة؟

وفقاً للمعطيات أعلاه يجب تسجيل صندوق ريت العقاري قبل نهاية سنته المالية الأولى 31 ديسمبر 2023م.

الصناديق الموافقة على تأسيسها قبل تاريخ سريان القرار

”نص القرار الوزاري في البند ثانياً على أن الصناديق الاستثمارية الموافقة على تأسيسها من قبل هيئة السوق المالية قبل تاريخ سريان القرار في 1 يناير 2023م بالتسجيل في الهيئة لأغراض الزكاة وتقديم إقرار المعلومات وفق ما نصت عليه اللائحة والقواعد قبل انتهاء سنتها المالية القائمة عند سريان القرار، وذلك للصناديق التي يكون مالكو الوحدات المستثمرون فيها من الخاضعين للائحة التنفيذية لجباية الزكاة على النحو الوارد في الدليل أعلاه، وعليه فلا يجب على الصناديق التسجيل حينما يكون مالكو الوحدات المستثمرون فيها غير خاضعين لأحكام اللائحة“.



مثال

بالرجوع إلى المثال السابق وبافتراض أنه تمت الموافقة على تأسيس الصندوق خلال عام 2019م، أي: قبل تاريخ صدور القواعد. مع إبقاء الافتراض على أن السنة المالية للصندوق تبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

متى يجب تسجيل الصندوق لدى الهيئة لأغراض الزكاة؟

وفقاً للقواعد يكون الصندوق ملزماً بالتسجيل لدى الهيئة لأغراض الزكاة قبل نهاية السنة المالية للصندوق عند سريان القرار وعليه يجب على الصندوق التسجيل في أو قبل حلول 31 ديسمبر 2023م.

مثال

صندوق استثماري مؤسس بموجب أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية خلال عام 2020م. تبدأ السنة المالية للصندوق بتاريخ 1 يوليو وتنتهي في 30 يونيو من العام اللاحق.

متى يجب تسجيل الصندوق لدى الهيئة لأغراض الزكاة وفقاً للقرار والقواعد؟

وفقاً لما جاء في القرار يكون الصندوق ملزماً بالتسجيل لدى الهيئة لأغراض الزكاة قبل نهاية السنة المالية للصندوق عند سريان القرار، أي: قبل 30 يونيو 2023م.



2.5. التزامات الصناديق الاستثمارية ومالكي الوحدات الاستثمارية

طلبات التسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

يتعين على الصندوق الاستثماري التسجيل لدى الهيئة خلال المواعيد النظامية المنصوص عليها في القواعد الموضحة في القسم السابق (2.4) والحصول على رقم مميز بموجب شهادة التسجيل المعتمدة من قبل الهيئة.

كما يتعين على الصندوق تحديث بياناته في حال طرأ عليه أي تغيير في شكله النظامي.

بدايةً، يتطلب تسجيل الصندوق الاستثماري لدى الهيئة توافر المعلومات التالية -بحدها الأدنى:-

- شروط وأحكام الصندوق.
 - هوية الصندوق أو / وخطاب عدم الممانعة الصادر عن هيئة السوق المالية.
 - بيانات التواصل للشخص المسؤول سواء كان فردًا أو منشأة.
 - أي بيانات أخرى قد تطلبها الهيئة للموافقة على التسجيل.
- مع العلم أن هذه الطلبات تتغير دوريًا، بناء على ما تقرره الهيئة، لذا يجب الرجوع إلى موقع الهيئة، والاطلاع على المستندات المطلوبة.

طلبات الإفصاح - ما بعد التسجيل -

نصت المادة الرابعة من القواعد على أن الصناديق الاستثمارية ملزمة بالإفصاح عن المعلومات التالية للهيئة:

- تقديم إقرار المعلومات خلال مائة وعشرين (120) يومًا من تاريخ نهاية السنة المالية للصندوق لكل سنة مالية على حدة.

إن تقديم إقرار المعلومات وإيداعه لدى الهيئة لا يستوجب سداد أي مستحقات زكوية للهيئة من قبل الصندوق حيث يقع عبء السداد على المكلفين مالكي الوحدات الاستثمارية والخاضعين لأحكام هذه القواعد كما سيأتي بيانه لاحقًا في هذا الدليل. ويجب أن يتضمن إقرار المعلومات الذي يقدمه الصندوق الاستثماري الإفصاح عن البيانات المالية المفصحة عنها في التقرير المالي للصندوق الاستثماري.

وفي حال قام الصندوق بحساب الزكاة عن هذه الاستثمارات وتقديمها للمكلفين ملاك الوحدات، فإنه يمكن للمكلف الاستعانة بها؛ على أن عبء حساب الزكاة وسدادها يستمر تعلقه في جانب المكلف مالك الوحدة الاستثمارية.



- إلى جانب إقرار المعلومات، يمكن تقسيم المعلومات والتقارير الأخرى ذات الصلة بالإقرار التي يجب تقديمها للهيئة إلى قسمين:

أ. معلومات تقدم أثناء تقديم إقرار المعلومات

- القوائم والتقارير المالية الخاصة بالصندوق الاستثماري
- سجل معاملات الصندوق الاستثماري مع الأشخاص المرتبطين من خلال نموذج الإفصاح عن المعاملات ذات العلاقة المرفق بإقرار المعلومات وذلك وفقاً لتعليمات تسعير المعاملات وتعديلاتها اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (6-1-19) وتاريخ 25 جمادى الأولى 1440هـ الموافق 31 يناير 2019م. حيث يجب الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً لتعليمات تسعير المعاملات كالتالي -على سبيل المثال لا الحصر:-

1. اسم الطرف ذي العلاقة

2. طبيعة التعامل

3. حجم التعامل

4. طريقة تسعير المعاملات

- مع العلم أنه يطبق على الصندوق ما يطبق على باقي المكلفين بخصوص طلبات تسعير المعاملات الأخرى الواردة في تعليمات تسعير المعاملات ويذكر منها على سبيل المثال: الملفان المحلي والرئيس وغيرهما إن انطبق ذلك.

- أي بيانات إضافية قد تطلبها الهيئة من الصندوق أثناء تقديم الإقرار، وقد تشمل أي تقارير مالية داعمة لما هو مفصّل عنه في القوائم المالية للصندوق، وستقوم الهيئة بتحديد هذه الطلبات لاحقاً إن لزم الأمر.

ب. معلومات قد تطلبها الهيئة من الصندوق أو مالك الوحدات الاستثمارية بعد تقديم إقرار المعلومات أو أثناء عملية الفحص، ويذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قائمة ملاك الوحدات الاستثمارية "المكلفين" خلال السنة المالية
- أي بيانات أخرى قد تطلبها الهيئة على سبيل المثال: تفاصيل إضافية عن نتائج أعمال الصندوق من إيرادات ومصاريف ومركزه المالي كتفاصيل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية... إلخ، التي تساعد الهيئة خلال عملية الفحص والتحقق من صحة الإقرار وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في اللائحة.



مسؤولية تسجيل الصندوق الاستثماري وتزويد الهيئة بالمعلومات

يقع عبء تسجيل الصندوق وتقديم إقرار المعلومات وتزويد الهيئة بالبيانات ذات الصلة في الإقرار خلال وبعد تقديم الإقرار على مدير الصندوق، وبالتالي فإن على مدير الصندوق تزويد الهيئة بالآتي:

1. جميع المعلومات المشار إليها في طلبات الإفصاح أعلاه سواء كانت السنة المالية طويلة أو قصيرة للصندوق، في بداية تأسيسه أو تصفيته.

2. على مدير الصندوق ومالك الوحدة الاستثمارية الالتزام بتزويد الهيئة بالمعلومات اللازمة التي تطلبها الهيئة لأغراض فحص ومراجعة الإقرارات خلال عشرين (20) يومًا من تاريخ إرسال الهيئة الطلب. وللهيئة الحق في تمديد المدة أعلاه أو الربط وفقًا للمعلومات المتاحة لديها وذلك في حال عدم الالتزام بتزويدها بالمعلومات المطلوبة لأغراض الفحص.

2.6 شروط حسم قيمة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية في الإقرارات الزكوية للمكلفين مالكي الوحدات الاستثمارية الخاضعين لأحكام القواعد ممن يمسكون حسابات نظامية

أشارت المادة الخامسة من القواعد إلى أنه يحق للخاضعين لأحكام هذه القواعد حسم قيمة استثماراتهم في الصناديق الاستثمارية بشرط توافر الشروط التالية:

الشرط الأول: أن يكون استثمار المكلف في الصندوق محتفظًا به لغير المتاجرة.

تناولت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة في فقرتها الرابعة والخامسة من المادة الخامسة المعالجة الزكوية للاستثمارات كالتالي:

”يحسم من وعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك الدفاتر التجارية البنود الآتية:

1. الاستثمارات في منشأة داخل المملكة لغير المتاجرة، إذا كانت تلك المنشأة مسجلة لدى الهيئة، وتخضع لجباية الزكاة بموجب اللائحة. ولا تعد الأصول المؤجرة تمويلياً في الدفاتر للمؤجر استثماراً يحسم من وعاء الزكاة مهما كان تبويبها في القوائم المالية، وكذلك لا تعد القروض المدينة أو التمويل المساند أو الإضافي وما في حكمها الممنوحة للمنشأة المستثمر فيها استثماراً يحسم من وعاء الزكاة.



2. الاستثمارات في منشأة خارج المملكة لغير المتاجرة، بشرط أن يسد المكلّف زكاة هذه الاستثمارات للهيئة بموجب شهادة معدة وفقاً لأحكام اللائحة، ومعتمدة من محاسب قانوني مرخص له في المملكة، على أن يكون الحد الأدنى لوعاء زكاة هذه الاستثمارات هو نصيب المكلّف من صافي الربح المحاسبي الوارد في القوائم المالية لهذه الاستثمارات، سواء وزع الربح أم لم يوزع، وإذا لم يلتزم المكلّف بحساب وأداء الزكاة وفقاً لذلك فلا تحسم هذه الاستثمارات من وعاء الزكاة“.

ويعد مفهوم المتاجرة من أبرز القضايا التي ينبغي العناية بها وفهمها عند تطبيق أحكام قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية، وما يتصل بها من الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة؛ وذلك لأن تحقق معنى المتاجرة في الاستثمارات عمومًا أو تخلفه يؤثر في المعاملة الزكوية لهذه الاستثمارات - بما فيها الاستثمار في الوحدات الاستثمارية -.

وعمومًا فإن الاحتفاظ بالوحدات الاستثمارية لغرض المتاجرة يتصل بأحداث أو قرارات متعلقة بإدارة المكلّف (مالك الوحدة الاستثمارية) لهذه الوحدات، ومن ذلك:

- أن الشركة تقوم بشراء هذه الأصول وتحتفظ بها فترة زمنية قصيرة، وعادة ما تكون أقل من عام.
- تتوقع الشركة المستثمرة ارتفاع قيمة الاستثمارات في نفس العام، وتعزم على بيعها وذلك لتحقيق أرباح ناتجة عن تقلاب الاستثمار.
- يتصل مفهوم المتاجرة مع بعض المصطلحات المالية التي تستخدم في اتفاقيات الإدارة، ونحوها: مثل مفهوم المضاربة الذي يعني بيع وشراء الأوراق المالية، أو الاستثمارات لهدف تحقيق ربح خلال فترة قصيرة.
- عادة ما تخضع مثل هذه المحافظ أو الاستثمارات إلى تقلبات متكررة خلال السنة، وتستدعي عمليات شراء إضافية أو بيع.
- عادة تصنف الاستثمارات ضمن الموجودات المتداولة في القوائم المالية تبعًا لطريقة الشركة في إدارة موجوداتها المالية، أو وفق ما يسمى بنموذج أعمال الشركة المبني على غرض الإدارة من الاحتفاظ بالاستثمارات.



مما ذكر: يمكن تلخيص المفهوم العام للمتاجرة في الاستثمارات -بما فيها الوحدات الاستثمارية-: بأنه عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها بغرض تحقيق أرباح متمثلة في الفرق بين سعري الشراء والبيع، وهذا على افتراض صحة توقعات الشركة المستثمرة لقيمة الاستثمار في الفترات التالية. وبناء على ما سبق فإن تطبيق هذا المفهوم على قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية يتبين فيما يلي:

تضمنت قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الإشارة إلى مفهوم «المتاجرة»، «وغير المتاجرة» «وغير المعدة للبيع» في أكثر من موضع، وقُيِّدت بعض المعالجات بناء على تحقق هذا المفهوم وعدمه، ويمكن إجمال هذه المواضع وتقسيمها على مستويين، هما ما يلي:

المستوى الأول: الاستثمار في الوحدات الاستثمارية: والمقصود هنا تحديد غرض مالك الوحدة من الاستثمار في وحدات الصندوق الاستثماري، وذلك كما جاء في المادة الخامسة من قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية التي تضمنت ما يلي: «يجوز لمالك الوحدة حسم استثماره في الصندوق من وعائه الزكوي، عند توافر الشروط الآتية:

1- أن يكون استثماره في الصندوق لغير المتاجرة»، وهذا المستوى هو المعني في هذه الفقرة.

المستوى الثاني: استثمارات الصندوق الاستثماري: ويُقصد بهذه المرتبة تحديد غرض مدير الصندوق من الاستثمار في أصول الصندوق، وأثر أسلوب إدارة الصندوق في المعاملة الزكوية لموجودات المحفظة الاستثمارية، ويلحق بهذه المرتبة الأحكام الواردة في المادة السادسة من القواعد، ومنها ما جاء في الفقرات التالية:

2/ج: يعامل استثمار الصندوق لغير المتاجرة في الصناديق معاملة الاستثمارات الخارجية...

2/د: تُحدد نسبة الاستثمارات لغير المتاجرة لصناديق الأسهم وفق الآتي...

2/هـ: تُعد العقارات الاستثمارية طويلة الأجل غير المعدة للبيع في حكم الأصول الثابتة.

وإجمالاً: إن هذه الفقرة من هذا الدليل الإرشادي لا يُقصد بها تغطية هذا المستوى، وذلك لأنها فيما يخص صناديق الأسهم فإنها ستوضح في الفقرة رقم (2.8).



وبناء على ذلك فإن الغرض من هذه الفقرة توضيح المنهجية في تصنيف الاستثمار في وحدات الصندوق أنها للمتاجرة أو لغير المتاجرة، وهذا يتبين من خلال ما يلي:

الأصل في الاستثمار في الصناديق الاستثمارية أنه لغير المتاجرة، ما يعني جواز حسمه بعد حساب الزكاة عنه بشكل مستقل؛ إلا أن تحقق هذا الأصل يتوقف على تحديد السياسة الاستثمارية للمستثمر في الصندوق، وأسلوب إدارته، وشكل الصندوق، وطريقة الاستثمار فيه، وغير ذلك، وهذا وفق ما يلي:

1. إذا كان الاستثمار في وحدات الصندوق الاستثماري مصنعاً لدى المكلف -مالك الوحدة الاستثمارية- ضمن الأصول المتداولة؛ فإنه يُعد للمتاجرة، ولا يُحسم من وعاء الزكاة.
2. إذا كانت طبيعة نشاط المكلف -مالك الوحدة الاستثمارية- المضاربة في الوحدات الاستثمارية، فإن الاستثمار في الوحدات يُعد للمتاجرة ولا يُحسم من وعاء الزكاة.
3. إذا كان قرار الاستثمار في الوحدات الاستثمارية يدار من قبل شخص آخر غير تابع للمكلف -مالك الوحدة الاستثمارية-؛ فإن الاستثمار يُعد للمتاجرة ولا يُحسم من وعاء الزكاة، ومعنى هذا الضابط: إذا كان المكلف قد تعاقد مع مؤسسة مالية ونحوها لإدارة استثماراته في وحدات الصناديق الاستثمارية، فإن هذه الاستثمارات المدارة تكون للمتاجرة، أما لو استثمر مباشرة في صندوق استثماري فإن هذا لا يلزم أن يكون للمتاجرة.

مثال (1):

قام المكلف علي بالتعاقد مع طرف آخر لإدارة استثماراته، وكانت محفظة الاستثمار تشمل وحدات صناديق استثمارية، فما المعالجة الزكوية بناء على أحكام قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية؟
يُعد هذا الاستثمار للمتاجرة، وذلك لوجود طرف منفصل يتولى إدارة هذا الاستثمار.

مثال (2):

قام المكلف وليد بالاستثمار في وحدات صندوق الرشيد للأسهم السعودية، وتتولى مؤسسة الرشيد المالية إدارة هذا الصندوق، فما المعالجة الزكوية بناء على أحكام قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية؟



ما دام أن المكلف وليد استثمر في وحدات الصندوق الاستثماري دون الاتفاق مع طرف منفصل لإدارة استثماراته فإنه لا يلزم أن يكون الاستثمار للمتاجرة.

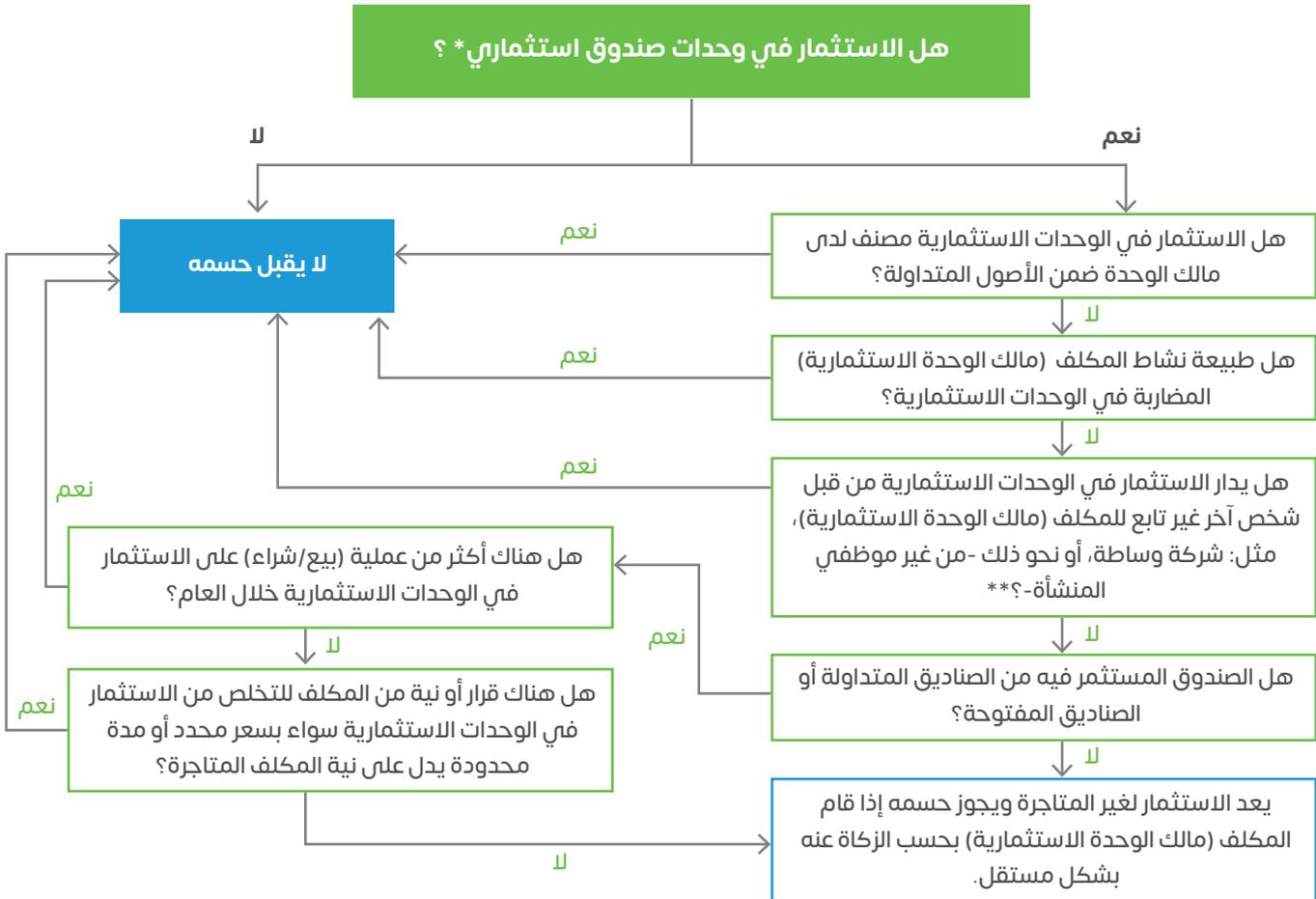
4. إذا كان الصندوق المستثمر فيه من الصناديق المتداولة، مثل: الصناديق العقارية المتداولة (الريت)، أو كان الصندوق المستثمر فيه من الصناديق المفتوحة، وُوجدت أكثر من عملية عكسية -بيع وشراء- على الاستثمار في وحدات هذه الصناديق، أو هناك قرار أو نية من المكلف -مالك الوحدة الاستثمارية- بالتخلص من الاستثمار في هذه الوحدات عند تحقيقها سعرًا معينًا أو عند تاريخ محدد؛ فإن هذا الاستثمار يكون للمتاجرة وحكمه حكم الشركات المدرجة في السوق المالية.

5. إذا كان الصندوق المستثمر فيه ليس من الصناديق المتداولة، وليس من الصناديق المفتوحة الصناديق المفتوحة، فإن وجود أكثر من عملية بيع وشراء، أو وجود قرار أو نية من المكلف -مالك الوحدة الاستثمارية- بالتخلص من الاستثمار في الوحدات عند تحقيقها سعرًا معينًا أو عند تاريخ محدد؛ لا يقتضي تحول الاستثمار إلى نية المتاجرة، وللمكلف -مالك الوحدة الاستثمارية- القيام بحساب الزكاة عن هذا الاستثمار بشكل مستقل وحسمه من وعائه الزكوي.



رسم بياني

يوضح حالات تصنيف الاستثمار في الوحدات الاستثمارية للمتاجرة أو غير المتاجرة:



*تنطبق هذه المعاملة على كافة الصناديق الاستثمارية - بما فيها صناديق التمويل - إلا أن حسم قيمة الاستثمار في صناديق التمويل لا يتوقف على حساب الزكاة عنه بشكل مستقل وسدادها، ولا تنطبق هذه المعاملة على غيرها من الأوعية الاستثمارية، مثل: المحافظ والصناديق الاستثمارية ونحوها.

** (يدار: أي هو من يملك قرار البيع أو الشراء)



الشرطان الثاني: أن يقوم المكلف بحساب الزكاة المستحقة من استثماره في الصناديق الاستثمارية وسدادها للهيئة بموجب القوائم المالية المدققة للمستثمر أو بموجب شهادة معدة وفقاً لأحكام القواعد واللائحة التنفيذية ومعتمدة من مراجع خارجي مرخص له بالمملكة.

في حال قيام المكلف الخاضع لأحكام هذه القواعد بإدراج استثماراته في الصناديق كحسميات من الوعاء الزكوي في إقراره الزكوي، يوجب ذلك حساب وسداد الزكاة المستحقة عن هذه الاستثمارات وفقاً للضوابط التالية التي نصت عليها الفقرتان (2) و(3) من المادة الخامسة في القواعد على أن: القوائم المالية المدققة للمكلف -مالك الوحدات الاستثمارية- والمرفق بها تقرير المحاسب القانوني المرخص له في المملكة مع الأخذ في الاعتبار الضوابط التالية:

1. أن تفصح القوائم المالية لمالك الوحدات -المستثمر- في إيضاحات القوائم لديه على آلية حساب الزكاة لحصته في وعاء زكاة الصندوق الاستثماري.

أدناه هو مثال توضيحي لعملية الإفصاح عن حساب زكاة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية في القوائم المالية المدققة للمكلف الخاضع للقواعد:

(رقم الايضاح) حساب زكاة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية المدرجة كحسميات من الوعاء الزكوي

قامت الشركة بإدراج استثماراتها في الصندوق / الصناديق الاستثمارية كحسميات من الوعاء الزكوي ضمن حساب زكاة العام الموضحة في إيضاح رقم (—).

وفقاً لقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (29791) وتاريخ 9 جمادى الأولى 1444 هـ، فإن الشركة ملزمة بحساب حصتها في وعاء زكاة هذه الصندوق / الصناديق وبالتالي سداد الزكاة بموجبها.



من واقع البيانات المقدمة من الصندوق / الصناديق الاستثمارية للهيئة التي تمكنت الإدارة من الحصول عليها، تم حساب زكاة هذه الاستثمارات على النحو المبين أدناه:

XX/XX/XXXX	تفاصيل
ريال سعودي	الإضافات للوعاء الزكوي:
XXXX	الفرق بين الربح المعدل لأغراض الزكاة والربح المحاسبي
XXXX	صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات كما في نهاية السنة
XXXX	الديون / القروض وما في حكمها
XXXX	الديون التي مولت محسومًا
XXXX	المخصصات
XXXX	إضافات أخرى
XXXX	مجموع الإضافات (1)
XXXX	الحسميات من الوعاء الزكوي:
XXXX	صافي الأصول الثابتة وما في حكمها
XXXX	العقارات الاستثمارية
XXXX	الإنشاءات الرأسمالية
XXXX	أصول غير ملموسة
XXXX	عقارات تحت التطوير
XXXX	استثمارات لغير المتاجرة
XXXX	حسميات أخرى
XXXX	مجموع الحسميات (2)
XXXX	نتج = الإضافات - الحسميات (3)
	يقارن ب:
XXXX	صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة (4)
XXXX	الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري بموجب البيانات المقدمة للهيئة (5 = 3 أو 4 أيهما أعلى)
XXXX	حصة الشركة في الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري = حصة الشركة × 5 (6)
XXXX	حصة الشركة في الزكاة (7 = 6 × 2.5% ÷ 354) × عدد أيام السنة المالية للمكلف (



في ظل غياب ما ورد في (1) أعلاه، يلزم حساب وسداد زكاة استثمارات مالك الوحدات في الصندوق وفقاً لشهادة محاسب قانوني مرخص في المملكة. وبالمثل، يجب أن تتضمن الشهادة حساب زكاة مالك الوحدة وذلك من خلال حساب وعاء زكاة الصندوق وعدد الوحدات المملوكة انتهاءً بحساب الزكاة المستحقة عن استثمارات مالك الوحدات. أدناه نموذج توضيحي مقترح لشهادة محاسب قانوني مرخص بخصوص حسب زكاة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية:

[النموذج التوضيحي المقترح لتقرير تأكيد محدود للتصديق على حساب الزكاة]

تقرير تأكيد محدود حول حساب الزكاة من الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

إلى السادة الشركاء في (اسم الشركة)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لبيان ما إذا كان قد لفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد أن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أدناه «الموضوع» لم يتم إعداده بشكل سليم، من كل النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة المشار إليها أدناه.

الموضوع:

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود بالملحق (1) المعد من قبل إدارة (اسم الشركة) بشأن حساب الزكاة من الاستثمار في الصناديق الاستثمارية لغير المتاجرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 20XX «الجدول»، الذي تم إعداده بموجب التأكيد أن الجدول يتوافق مع اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (2216) بتاريخ 7 رجب 1440هـ «اللائحة» وقواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية الصادرة بموجب القرار الوزاري (29791) بتاريخ 9 جمادى الأولى 1444هـ «القواعد» وفقاً لتفسير الإدارة.

ترد تفسيرات الإدارة تحت الافتراضات الواردة في الجدول.

الضوابط ذات الصلة:

1. المادتان: (6) و(7) من قواعد جباية الزكاة التي تحدد ضوابط الإضافات والحسميات من الوعاء الزكوي للصندوق.
2. المواد: (4): وعاء الزكاة، (5): الخصومات المسموح بها، (6): وعاء الزكاة - الاعتبارات الأخرى، (8): المصروفات المسموح بها، (9): المصاريف غير القابلة للخصم، و(14): معدلات الزكاة من اللائحة، كما تفسرها الإدارة. ترد تفسيرات الإدارة تحت الافتراضات الواردة في الجدول.
3. القوائم المالية المدققة للصندوق الاستثماري *** التي تتكون من قائمتي المركز المالي والدخل الشامل.



مسؤولية الإدارة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط ذات الصلة، ومسؤولة أيضاً عن اختيار أساليب تطبيق تلك الضوابط. كما أن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه، وخلوها من أي تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية، وعمل تقديرات معقولة تبعاً للظروف والأحداث ذات الصلة.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناء على ارتباط التأكيد الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (3000) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية»، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع إدارة الشركة.

لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافٍ لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريفات جوهرية في الموضوع، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أخذنا في الحسبان فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مصمماً لتقديم تأكيد حول فاعلية تلك الأنظمة.

الاستقلالية ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والطلبات الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، التي أسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (1)، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة، بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.



ملخص الإجراءات المنفذة

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول.

تضمنت إجراءاتنا التي قمنا بتنفيذها - لكنها لم تقتصر - على ما يلي:

- قمنا بمقارنة البنود بشكل فردي في الجدول مع القوائم المالية الأولية للصندوق الاستثماري ***.
- قمنا بفحص البنود بشكل فردي في الجدول استناداً إلى اللائحة كما فسرتها الإدارة. ترد تفسيرات الإدارة تحت الافتراضات الواردة في الجدول.
- لقد تحققنا من الدقة الحسابية للجدول.

نتيجة التأكيد المحدود

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد أن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أعلاه لم يتم إعداده بشكل سليم من كل النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة.

الأمر الأخرى:

تم ختم الملحق (X) المرفق من قبلنا لأغراض التعريف فقط.

اسم المحاسب القانوني

رقم الترخيص

[التاريخ]

* يُلحق بالشهادة كل الطلبات اللازمة لحساب الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري.



2.7. الإطار العام للمحاسبة عن زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

2.7.1. مقدمة

نبذة عن الاستثمارات في وحدات الصناديق الاستثمارية من المنظور المحاسبي

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في وحدات الصندوق يفني بتعريف الأداة المالية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «IFRS» الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية «IASB»، والمعمول بها في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والتفسيرات الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تُعرف الأداة المالية على أنها «أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لكيان واحد والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر».

من الأمثلة على الأدوات المالية: النقد، أوراق القبض، الأسهم، الذمم المدينة والدائنة، الصكوك والسندات، شهادات الإيداع، الاستثمار في الصناديق المشتركة وغيرها.

عمومًا، بخصوص صناديق الاستثمار فإنها تحتوي على مجموعة من الأوراق المالية التي يتم اختيارها وفقًا لمعايير محددة من أجل تحقيق فائدة التنوع الذي يؤدي إلى تقليل إجمالي مستويات مخاطر الاستثمار.

وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعتمدة أيضًا في المملكة العربية السعودية، قد لا تفي الوحدة في صندوق الاستثمار بتعريف أداة حقوق الملكية على النحو المحدد في المعايير المحاسبية ذات الصلة بل إنها قد تعد التزامًا - أداة دين -.

في المقابل، تنص المعايير المحاسبية ذات الصلة على أن التصنيف أعلاه لا يمنع استخدام وصف مثل «صافي قيمة الأصول المنسوبة إلى مالكي الوحدات» و«التغير في صافي قيمة الأصول المنسوبة إلى مالكي الوحدات» في البيانات المالية للمنشأة التي ليس لديها أسهم مثل بعض الصناديق.

بالنظر إلى طبيعة عمل الصندوق بصفته وعاء مشتركًا يقوم بجمع رؤوس الأموال من المستثمرين لاستثمارها في أصول مختلفة وذلك حسب نوع الصندوق ونشاطه مقابل عائدات يجنيها المستثمر، فإن ملكية الوحدة في الصندوق الاستثماري قد لا تفي بتعريف أداة حق ملكية كما هي معرفة في المعايير المحاسبية ذات الصلة التي تعرفها بأنها: عقد يبين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد اقتطاع كل التزاماتها (أي حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات).



من الأمثلة على أداة حق الملكية: الأسهم العادية والممتازة التي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها. في المقابل، في حين أن امتلاك الوحدة في الصناديق الاستثمارية ستكون قابلة للاسترداد من قبل حاملها إما من خلال دورة حياة الصندوق أو عند إغلاق / تصفية الصندوق، فإن الوحدة في الصناديق الاستثمارية لا تفي بتعريف أداة حق الملكية.

في المقابل، بينما تعترف الصناديق الاستثمارية في قوائمها المالية بحقوق الملكية لأن ذلك يفي بالتعريف وفقاً للمعايير المحاسبية حيث تعد أن أصولها ناقصة التزاماتها هي صافي حق الملكية العائد إلى ملاك الوحدات الاستثمارية.

الاعتراف بالاستثمارات في الصناديق الاستثمارية في دفاتر المنشأة المستثمرة

اعتماداً على ما إذا كانت الوحدات المقتناة في صندوق مشترك تفي بتعريف حقوق الملكية أو الالتزام، فإن المستثمر في وحدات الصندوق يقوم بإثبات الاستثمارات في بياناته المالية بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو المعتمد في المملكة العربية السعودية

تصنيف الاستثمار	ضابط التصنيف	تصنيف الاستثمار
عادة تصنف على أنها أصول متداولة	فئة القياس المتبقية لأدوات حقوق الملكية والدين	استثمارات بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة
متداول أو غير متداول	يجب استيفاء شرطين من أجل اتباع معايير قياس التكلفة المطفأة	تكلفة مطفأة
متداولة أو غير متداولة على أساس الاستحقاق التعاقدية لأدوات الدين. أداة حقوق الملكية على أساس معايير التصنيف.	<ul style="list-style-type: none">• بالنسبة لأدوات الدين - يجب استيفاء شرطين من أجل اتباع معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر• بالنسبة لأداة حقوق الملكية - إذا لم يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة، يمكن للمنشأة إجراء اختبار غير قابل الرجوع عند الاعتراف الأولي بقياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	استثمارات بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر
أصل غير متداول	عند ممارسة تأثير مهم	طريقة حقوق الملكية
أصل غير متداول	عند ممارسة سيطرة	توحيد القوائم المالية



القوائم المالية للصندوق الاستثماري

وفقاً للوائح ذات الصلة لدى هيئة السوق المالية، فإن على الصندوق الاستثماري إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

عليه، يجب على الصندوق الاستثماري إعداد البيانات المالية نصف السنوية والسنوية كطلب إلزامي وفقاً للوائح صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة، التي تلزم مدير الصندوق بإعداد البيانات المالية لصندوق الاستثمار وفقاً للمعايير المعتمدة حالياً في المملكة وهي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

طريقة عرض القوائم المالية للصناديق الاستثمارية

تحدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في المملكة طلبات عرض الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة وفقاً لمعايير محددة إلا عندما يوفر العرض المستند إلى السيولة معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.

عندما ينطبق هذا الاستثناء يجب على الصندوق المشترك عرض جميع الأصول والخصوم بترتيب السيولة. تتطلب هذه المعايير أيضاً وجوب إفصاح الصندوق -أيًا كانت طريقة العرض المتبعة- عن المبلغ المتوقع استرداده أو تسويته بعد أكثر من (12) شهراً لكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تجمع بين المبالغ المتوقع استردادها أو تسويتها:

أ. ما لا يزيد على (12) شهراً بعد فترة التقرير

ب. أكثر من (12) شهراً بعد فترة التقرير.

ومع ذلك، فإن ملاحظة عامة: أن الصناديق تعرض أصولها والتزاماتها على أساس السيولة. بناءً على طبيعة الصندوق، وقد يختار عرض الأصول والخصوم مع تصنيف متداول وغير متداول.



2.7.2. زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

كما تمت الإشارة إلى الشروط الواردة في الفقرة رقم (2.6)، ففي حال اختيار المكلفين الخاضعين أحكام القواعد بإدراج استثماراتهم في وحدات الصناديق الاستثمارية - المحتفظ بها لغير المتاجرة - كحسميات من الوعاء الزكوي في إقراراتهم وذلك بعد التحقق من استيفاء باقي طلبات وضوابط الحسم الواردة في اللائحة والقواعد، فإن ذلك يوجب حساب وسداد زكاة هذه الاستثمارات من قبل المكلفين وفقاً للمعادلة التالية:

معادلة احتساب زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية:

وعاء زكاة الصندوق الاستثماري X نسبة ملكية مالك الوحدات الاستثمارية
X نسبة الزكاة الواردة في اللائحة *

* نسبة الزكاة

وفقاً للمادة الـ (14) في اللائحة، تُعتمد نسبة الزكاة كالتالي:

- (2.5%) من وعاء السنة الهجرية.
- في حال كان العام الزكوي للصندوق يختلف عن السنة الهجرية، تحسب نسبة الزكاة بناء على عدد الأيام وفقاً للمعادلة التالية:

$$\% 2.5 \times \frac{\text{عدد الأيام للعام الزكوي للصندوق}}{\text{عدد أيام السنة الهجرية}}$$

- عليه، يتم تطبيق المعادلة أعلاه لأغراض حساب الزكاة مع استثناء ما ورد في اللائحة وذلك بتطبيق المعادلة المذكورة سواء تم حساب الزكاة على الوعاء أو على صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة للصندوق الاستثماري.



مثال

تمتلك الشركة العربية المالية وحدات في صندوق استثماري تشكل ما نسبته (5%) من إجمالي وحدات الصندوق. تحتفظ الشركة بهذه الاستثمارات لأغراض استثمارية طويلة المدى، وعليه تصنف هذه الاستثمارات على أنها لغير المتاجرة في دفاتر الشركة. تبدأ السنة المالية للشركة في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من العام نفسه.

عند نهاية عام 2023م، وفي سياق إعداد وتقديم الإقرار الزكوي اختارت الشركة إدراج هذه الاستثمارات في الصندوق ضمن الحسميات من الوعاء الزكوي وحصلت على المعلومات والبيانات المالية للصندوق بما في ذلك إقرار المعلومات لحساب حصة الشركة في وعاء زكاة الصندوق.

أظهر إقرار معلومات الصندوق البيانات التالية:

- السنة المالية للصندوق تبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.
- مكونات الإضافات ناقصة الحسميات: (40) مليون ريال سعودي
- الربح المعدل لأغراض الزكاة: (15) مليون ريال سعودي
- لا توجد فروق بين صافي الربح المحاسبي والربح المعدل لأغراض الزكاة.

المطلوب: حساب زكاة استثمارات الشركة العربية المالية في الصندوق؟

الحل:

يلاحظ أولاً أن مكونات الإضافات ناقصة الحسميات أعلى من صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة. وعليه، وبالرجوع إلى المعطيات أعلاه، يكون الوعاء الزكوي للصندوق هو (40) مليون ريال سعودي. وبتطبيق المعادلة أعلاه، سيتم حساب زكاة استثمارات الشركة في وحدات الصندوق كما يلي:

معادلة احتساب زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

$40,000,000 \times 5\% \times (2.5\% \times 365 \text{ أيام السنة الميلادية} / 354 \text{ أيام السنة الهجرية}) = 51,554 \text{ ريال سعودي}$



مثال

تمتلك الشركة المتحدة للتجارة استثمارات في صناديق استثمارية تشكل ما نسبته (5%) من إجمالي وحدات الصندوق. تحتفظ الشركة بهذه الاستثمارات لأغراض استثمارية طويلة المدى نسبياً، وعليه تصنف هذه الاستثمارات على أنها لغير المتاجرة في دفاتر الشركة.

عند نهاية عام 2023م، وفي سياق إعداد وتقديم الإقرار الزكوي اختارت الشركة إدراج هذه الاستثمارات في الصندوق ضمن الحسميات من الوعاء الزكوي وحصلت على المعلومات والبيانات المالية للصندوق بما في ذلك إقرار المعلومات لحساب حصة الشركة في زكاة استثمارات الصندوق.

أظهر إقرار معلومات الصندوق البيانات التالية:

- السنة المالية للصندوق تبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.
- الوعاء الزكوي للصندوق: (2) مليون ريال سعودي
- الربح المعدل لأغراض الزكاة: (10) ملايين ريال سعودي
- لا يوجد فرق بين صافي الربح المحاسبي والربح المعدل لأغراض الزكاة.

المطلوب: حساب زكاة استثمارات الشركة العربية المالية في الصندوق؟

الحل:

يلاحظ أولاً أن مكونات الإضافات ناقصة الحسميات أقل من صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة. وعليه، وبالرجوع إلى المعطيات أعلاه، يكون الوعاء الزكوي للصندوق هو (10) ملايين ريال سعودي بصفته الحد الأدنى لوعاء الصندوق الاستثماري.

عليه، يتم حساب زكاة الاستثمار في وحدات الصندوق الاستثماري من قبل المكلف كالتالي:

معادلة احتساب زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية

$10,000,000 \times 5\% \times (2.5\% \times 365 \text{ أيام السنة الميلادية} / 354 \text{ أيام السنة الهجرية}) = 12,888 \text{ ريالاً سعودياً}$



مثال

تمتلك الشركة العربية المالية وحدات في صناديق استثمارية تشكل ما نسبته (5%) من إجمالي وحدات الصندوق. تحتفظ الشركة بهذه الاستثمارات لأغراض استثمارية طويلة المدى نسبياً، وعليه تصنف هذه الاستثمارات على أنها لغير المتاجرة في دفاتر الشركة.

عند نهاية عام 2023م، وفي سياق إعداد وتقديم الإقرار الزكوي اختارت الشركة إدراج هذه الاستثمارات في الصندوق ضمن الحسميات من الوعاء الزكوي وحصلت على المعلومات والبيانات المالية للصندوق بما في ذلك إقرار المعلومات لحساب حصة الشركة في زكاة الاستثمارات الصندوق.

أظهر إقرار معلومات الصندوق البيانات التالية:

- السنة المالية للصندوق تبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.
- الوعاء الزكوي للصندوق: (40) مليون ريال سعودي
- الربح المحاسبي: (14) مليون ريال سعودي
- الربح المعدل لأغراض الزكاة: (15) مليون ريال سعودي
- بلغ الفرق بين الربح المعدل لأغراض الزكاة والربح المحاسبي (البنود المعدلة لنتيجة النشاط وفقاً لللائحة) مبلغ مليون ريال سعودي.

المطلوب: حساب زكاة استثمارات الشركة العربية المالية في الصندوق؟

الحل:

يلاحظ أولاً أن مكونات الإضافات ناقصة الحسميات أعلى من صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة. وعليه، وبالرجوع إلى المعطيات أعلاه، يكون الوعاء الزكوي للصندوق هو (40) مليون ريال سعودي.

وبتطبيق المعادلة المذكورة، سيتم حساب زكاة استثمارات الشركة في وحدات الصندوق الاستثماري كما يلي:

المبلغ ريال سعودي	تفاصيل الحساب	تفاصيل
51,554 تقريباً	$(40,000,000) \times 5\% \times 2.5\% \times 365$ أيام السنة الميلادية/354 أيام السنة الهجرية	حساب الزكاة الصندوق على الوعاء الزكوي



2.8. مكونات وعاء زكاة الصناديق الاستثمارية

مقدمة

تقوم طريقة حساب وعاء زكاة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية على حصر مصادر الأموال الخاضعة للزكاة وفقاً للائحة والضوابط الأخرى المشار إليها في القواعد التي تعتمد بشكل أساسي على أحكام الإضافات المذكورة في المادة الرابعة في اللائحة (الإضافات إلى الوعاء الزكوي) مع الأخذ في الحسبان حسم البنود الجائز حسمها وفقاً لأحكام المادة الخامسة في اللائحة (الحسميات من الوعاء الزكوي).

2.8.1 ما يضاف إلى الوعاء الزكوي

أولاً: صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات بالقيمة الظاهرة في نهاية السنة المالية

تتمثل بشكل رئيس في مصادر الأموال الداخلية للصندوق والعائدة لملاك الوحدات والمتمثلة فيما يعرف محاسبياً بعناصر حقوق الملكية أو صافي قيمة الموجودات العائدة لملاك الوحدات الاستثمارية في الصندوق.

عموماً، يتكون صافي الموجودات العائدة لملاك وحدات الصندوق بشكل رئيس من البنود التالية:

- صافي قيمة الموجودات العائدة لمالكي الوحدات كما في بداية السنة (حقوق الملكية بداية العام)
- الدخل (الخسارة) الشامل للسنة.
- توزيعات الأرباح خلال السنة.

أي بند آخر يتم الاعتراف به في قائمة حقوق الملكية للوصول إلى صافي قيمة الموجودات العائدة لمالكي الوحدات كما في نهاية السنة.

يلاحظ من طبيعة هذه العناصر أنها تواكب جوهر تركيبية وهيكلية نشاط الصناديق الاستثمارية بكونها أوعية استثمارية لجمع رؤوس الأموال لشراء والاستثمار في الموجودات معدلة بشكل رئيس بأرباح أو خسائر السنة نتيجة ممارسة نشاطها الاستثماري خلال العام وأي بنود أخرى تؤثر في هذه الموجودات من توزيعات أرباح أو ربما أي عمليات اشتراكات أو استرداديات قد تحدث خلال العام.

من الناحية الزكوية ولأغراض احتساب الوعاء الزكوي للصندوق، نصت الفقرة (أ/2) من المادة السادسة على إضافة صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات بالقيمة الظاهرة في نهاية السنة المالية.



مثال

أظهرت قائمة التغييرات في صافي الموجودات العائدة لملاك الوحدات (قائمة حقوق الملكية) المرفقة بالقوائم المالية في نهاية عام 2024م للصندوق العقاري البيانات التالية:

2,000,000	صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات في بداية السنة
150,000	يضاف: صافي خسارة (دخل) السنة
(100,000)	يحسم: توزيعات أرباح خلال السنة
500,000	اشتراكات في وحدات الصندوق خلال العام
(400,000)	استردادات لوحدات الصندوق خلال العام
2,150,000	مجموع صافي قيمة الموجودات العائدة لمالكي الوحدات كما في نهاية السنة

عليه، وفقاً لنص الفقرة (أ/2) من المادة السادسة في القواعد، يضاف للوعاء الزكوي مبلغ (2) مليون و(150) ألف ريال سعودي والمتمثل في صافي قيمة الموجودات العائدة لمالكي الوحدات كما في نهاية السنة.

ثانياً: الديون المستحقة على الصندوق الاستثماري وفقاً لما جاء في الفقرتين (3) و(10) من المادة الرابعة من اللائحة.

تتمثل في مصادر الأموال الخارجية منها:

- القروض والالتزامات الأخرى طويلة الأجل
 - الالتزامات التي يعلم أنها مولت محسوماً من الوعاء الزكوي وإن كانت قصيرة الأجل
 - الالتزامات الأخرى التي نصت عليها أحكام المواد المشار إليها أعلاه في اللائحة بإضافة البنود التالية على سبيل المثال لا الحصر إضافات للوعاء الزكوي كالتالي:
1. " الديون المستحقة على المكلف المصنفة طويلة الأجل وما في حكمها من مكونات الوعاء الأخرى، مثل التمويل الحكومي، والتمويل التجاري، والدائنين وأوراق الدفع وحساب السحب على المكشوف، وقروض الملاك أو الشركاء (بما في ذلك الحسابات الجارية لهم) على أن يراعى الآتي:



- أ. إذا كانت الديون التي على المكلف أو مصادر التمويل الأخرى مدتها (354) يومًا أو أكثر متداخلة خلال العام الزكوي والعام التالي له، فتضاف إلى وعاء الزكاة بما يخص كل عام بنسبة عدد أيام كل عام زكوي.
- ب. لا ينقطع العام الزكوي للديون بتجديدها أو بإعادة جدولتها مع الدائن نفسه أو بإحلال هذه الديون بديون أو مصادر تمويل أخرى تقوم بتمويل ما كانت تموله هذه الديون.
- ج. ألا يتجاوز ما يضاف مما ذكر في هذه الفقرة مجموع ما يحسم من الوعاء وفقًا للمادة الخامسة من اللائحة ”.

مثال

حصل صندوق استثماري على قرض طويل الأجل بمبلغ مليون ريال سعودي بتاريخ 20 أغسطس 2023م علمًا أن نهاية السنة المالية للصندوق هي 31 ديسمبر 2023م، كما أن الصندوق لديه قرض قصير الأجل مدته ”ثمانية“ أشهر بمبلغ مليوني ريال سعودي حصل عليه بتاريخ 1 يناير 2023م وتمت إعادة جدولته لمدة ستة أشهر أخرى، كيف يحدد ما تتم إضافته إلى الوعاء الزكوي من القروض؟

بالنسبة للقرض طويل الأجل تتم إضافته إلى الوعاء بناء على عدد الأيام للعام الزكوي كالتالي:

عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية	X	قيمة الدين	=	****
133	X	1,000,000	=	364,384
365				

تتم إضافة القرض قصير الأجل للوعاء بالكامل وذلك إذا تمت جدولة الدين مع الدائن نفسه فيعامل معاملة القرض طويل الأجل لأغراض الزكاة وتجب إضافته إلى الوعاء كمصادر أموال خارجية خاضعة للزكاة. بناءً عليه تمت إضافة مبلغ مليوني ريال سعودي بالكامل للوعاء.



مثال

حصل صندوق استثماري على قرض بمبلغ مليوني ريال سعودي بتاريخ 20 فبراير 2023م واستحق السداد في 31 يناير 2024م علمًا أن نهاية السنة المالية في 31 ديسمبر 2023م، كيف يحدد ما تتم إضافته إلى الوعاء؟

يُعد هذا القرض قصير الأجل ولا يضاف إلى وعاء الزكاة إلا إذا علم أنه مول محسوم.

مثال

حصل صندوق استثماري على قروض قصيرة الأجل وتم الاتفاق على سداد هذه القروض خلال أقل من (354) يومًا- على النحو التالي:

1. ثلاثة ملايين ريال سعودي تم استخدامها لتمويل شراء قطعة أرض مصنفة على أنها عقارات استثمارية طويلة الأجل وتم حسمها من الوعاء الزكوي للصندوق.
2. مليون ريال سعودي تم استخدامها لتمويل شراء خدمات.
3. مليون ريال سعودي تم استخدامه لمقابلة التزامات متعددة في النشاط.

فما هو المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء في كل حالة؟

1. يضاف مبلغ ثلاثة ملايين ريال سعودي بالكامل إلى وعاء الزكاة حيث تم استخدامها في تمويل محسوم.
2. لا يضاف مبلغ مليوني ريال سعودي كونه قرضًا قصير الأجل ولم يمول محسومًا.
3. لا يضاف مبلغ مليون ريال سعودي طالما أنه قرض قصير الأجل وتم استخدامه في عدة التزامات متعددة في النشاط ولم تتضمن تمويل محسوم.



ثالثاً: يضاف إلى الوعاء الزكوي الفرق بين صافي الربح (الخسارة) المعدل وصافي الربح (الخسارة) الدفترية حيث إنه يحدد صافي الربح (الخسارة) المعدل للصندوق وفق ما ورد في المادتين (8) و(9) من اللائحة.

يقصد بما ورد أعلاه حصر البنود المعدلة لنتيجة النشاط من مصاريف غير جائزة الحسم والبنود الأخرى المعدلة لنتيجة النشاط -إن وجدت- وفقاً لما جاء في أحكام المادتين (8) و(9) في اللائحة وذلك للوصول إلى إجمالي البنود المعدلة لإضافتها إلى الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري.

مثال

أظهرت قائمة الدخل لصندوق استثماري صافي ربح محاسبي بمبلغ مليون ريال سعودي بينما كان الربح المعدل لأغراض حساب الزكاة للصندوق بمبلغ مليون و(200) ألف ريال سعودي.

بناء على ما ذكر أعلاه، يضاف إلى الوعاء الزكوي الفرق بين صافي الربح (الخسارة) الدفترية وصافي الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة كالتالي:

$$1,200,000 - 1,000,000 = 200,000 \text{ ريال سعودي}$$

مثال

أظهرت قائمة الدخل الشامل لصندوق استثماري صافي (خسارة) محاسبي بمبلغ (175) مليوناً و(533) ألف ريال سعودي للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م:



2023	الدخل
130,000,000	دخل إيجار من عقارات استثمارية صافي
130,000,000	إجمالي الدخل
	المصاريف
(29,000,000)	استهلاك عقارات استثمارية
(2,000,000)	أتعاب حفظ
(17,000,000)	أتعاب إدارة
(500,000)	-أتعاب مهنية -أتعاب مراجع الحسابات
(750,000)	أتعاب خدمات اللجنة الشرعية
(250,000)	رسوم نشر
(200,000)	مكافأة أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين
(300,000)	رسوم اشتراكات واستردادات
(3,000,000)	-مصروفات ضريبة القيمة المضافة -غير مستردة
(10,000,000)	مخصص خسائر ائتمان متوقعة
(63,000,000)	إجمالي المصاريف
67,000,000	ربح العمليات
(21,000,000)	تكلفة تمويل
5,000,000	إيرادات أخرى
467,000	دخل من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
51,467,000	ربح السنة قبل الانخفاض في القيمة
(227,000,000)	انخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية
(175,533,000)	الربح (الخسارة) الدفترية



من واقع نتائج الأعمال أعلاه، تجب إضافة مبلغ مخصص خسائر ائتمان متوقعة إلى الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري بواقع عشرة ملايين ريال سعودي باعتباره بنداً معدلاً نتيجة النشاط -مصارييف غير جائزة الحسم- وفقاً لللائحة -الفقرة (5) من المادة التاسعة-، أما بخصوص باقي المصارييف، فيفترض أنها جائزة الحسم وينطبق عليها شروط الحسم الواردة في اللائحة.

رابعاً: إضافة الديون قصيرة الأجل في حال حسم الأصول المتداولة من الوعاء الزكوي للصندوق في بعض الحالات لبنود محددة، قد تصنف بعض الأصول على أنها متداولة تبعاً لطلبات نظامية أو طلب معيار محاسبي. إلا أن جوهر هذا البند من الناحية الزكوية قد يقوم على الاحتفاظ بهذه الأصول فترة طويلة، ما يجيز للمكلف إدراج هذا البند ضمن بنود الحسميات من الوعاء الزكوي. وعليه، لأغراض القواعد وفي هذه الحالات التي يتحقق فيها حسم الأصل المتداول، يلزم عند حساب الوعاء الزكوي للصندوق إضافة ما يقابل هذا البند من ديون قصيرة الأجل.

يذكر من ضمن الحالات، المكلفون الممارسون للأنشطة العقارية التي تحتفظ ضمن أصولها بعقارات تحت التطوير حيث عالجت اللائحة هذا البند في الفقرة (9) من المادة الخامسة.

اشتراطت المادة المذكورة من بين عدة شروط أن يكون تصنيف هذه البنود أصولاً غير المتداولة كشرط للحسم. إلا أن هذا التصنيف خضع لبعض التعديلات نتيجة التحول الكامل إلى المعايير المحاسبية الدولية في المملكة للمكلفين ابتداءً من عام 2017م. وبالتالي وجب تصنيف بعض هذه البنود ضمن الأصول المتداولة.

من الناحية الزكوية، فإن للمكلف حسم الأصول غير الزكوية المصنفة ضمن الأصول المتداولة بالشروط الآتية:

- انطباق باقي الشروط الواردة في اللائحة.
 - إضافة الالتزامات المتداولة -إن وجدت- وبحد أقصى قيمة الأصول المحسومة.
 - وبطبيعة الحال فإن الحد الأعلى لإضافة الديون يرتفع نظراً لحسم هذه الأصول المتداولة.
- (لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الدليل الإرشادي الخاص بالأنشطة العقارية)



مثال

البيانات المالية التالية هي لإحدى صناديق الاستثمار كما في 31 ديسمبر 2023م

قائمة المركز المالي			
المطلوبات وحقوق الملكية		الموجودات	
رس		رس	
2,000,000	المطلوبات قصيرة الأجل	1,000,000	النقد
7,000,000	المطلوبات طويلة الأجل	6,000,000	عقارات تحت التطوير
3,000,000	صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات	5,000,000	الموجودات طويلة الأجل
12,000,000	الإجمالي	12,000,000	الإجمالي

تمت إعادة تصنيف العقارات تحت التطوير البالغة ستة ملايين ريال سعودي على أنها قصيرة الأجل نتيجة طلب المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في المملكة كأثر للتحويل عن المعايير المحاسبية المحلية السابقة.

من واقع دراسة البيانات أعلاه، تبين أن ما قيمته أربعة ملايين ريال سعودي تستوفي باقي معايير الحسم من الوعاء الزكوي وفقاً للائحة.

المطلوب:

حساب الوعاء الزكوي للصندوق للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م.



الحل:

ر.س	البند
3,000,000	صافي الأصول العائدة لمالكي الوحدات
2,000,000	المطلوبات قصيرة الأجل - بحدود الأصل المتداول المحسوم-
7,000,000	المطلوبات طويلة الأجل
12,000,000	إجمالي الإضافات (1)
	ناقصاً:
(4,000,000)	عقارات تحت التطوير
(5,000,000)	الموجودات طويلة الأجل
(9,000,000)	إجمالي الحسميات (2)
3,000,000	الوعاء الزكوي (1-2)

يلاحظ أنه تمت إضافة المطلوبات المتداولة للوعاء بالكامل، كما تمت إضافة المطلوبات طويلة الأجل بالكامل كذلك نظراً لأن الحد الأعلى لما يضاف إلى الوعاء من الالتزامات أصبحت الموجودات المحسومة -طويلة الأجل- مضافاً إليها العقارات تحت التطوير المحسومة من الوعاء الزكوي.



خامساً: إضافات أخرى إلى الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري - إن طبقت -

عند حساب الوعاء الزكوي للصندوق قد ترد بعض البنود الأخرى وفقاً لطبيعة نشاط الصندوق ويجب اختبارها ومعالجتها ضمن الإضافات - إن لزم -

من الأمثلة غير الحصرية على هذه البنود:

1. الإيرادات والدفعات المقدمة أول العام أو نهاية العام أيهما أقل.
2. رصيد أول المدة من الاحتياطات المرحلة من سنوات سابقة.
3. رصيد المخصصات أول المدة بعد حسم المستخدم منها خلال العام الزكوي ويذكر منها على سبيل المثال مخصص الخسائر الائتمانية.
4. التغيير في القيمة العادلة سواء عُدَّت جزءاً من نتيجة النشاط أو بنداً ضمن بنود حقوق الملكية.
5. أي بند من بنود المطلوبات وحقوق الملكية مول بنداً من البنود المحسومة من وعاء الزكاة.

مثال

أظهرت القوائم المالية لصندوق ريت العقاري البيانات المالية التالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

2022	2023	قائمة المركز المالي
		الموجودات
3,000,000	6,000,000	رصيد لدى البنك
339,015,000	510,552,000	عقارات استثمارية
10,000,000	20,000,000	مدينون
352,015,000	536,552,000	إجمالي الموجودات
		المطلوبات



15,000	52,000	أتعاب إدارة مستحقة
1,000,000	500,000	دفعات مقدمة من عملاء
4,000,000	15,000,000	قروض من البنوك
5,015,000	15,552,000	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
347,000,000	521,000,000	صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد
352,015,000	536,552,000	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

معلومات أخرى

1. كانت حركة المخصصات خلال العام على النحو التالي:

تفاصيل	رصيد بداية المدة (1)	المكون خلال العام (2)	المستخدم خلال العام (3)	رصيد نهاية المدة (4=1+2-3)
مخصص خسائر ائتمانية	1,000,000	500,000	0	1,500,000

2. كانت حركة القروض كالتالي

تفاصيل	رصيد بداية المدة (1)	المضافات خلال العام (2)	المسدد خلال العام (3)	رصيد نهاية المدة (4=1+2-3)
قروض من بنك	4,000,000	12,000,000	1,000,000	15,000,000

مع العلم أن مبلغ (12) مليون ريال سعودي عبارة عن مسحوبات إضافية من القروض بتاريخ 30 يونيو 2023م وتستحق السداد بتاريخ 31 يوليو 2025م.



المطلوب: تحديد البنود التي تضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

حل المثال

يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق ما يلي:

المبلغ	تفاصيل
521,000,000	صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد - كما في نهاية العام -
500,000	دفعات مقدمة - رصيد أول المدة أو نهاية المدة أيهما أقل -
1,000,000	مخصص خسائر ائتمانية - رصيد أول المدة ناقصًا المستخدم خلال العام -
3,000,000	قروض طويلة الأجل - رصيد بداية المدة ناقصًا المسدد خلال العام -
6,049,315	الإضافات إلى القروض خلال العام (184 X 12,000,000 يومًا / 365 يومًا)
500,000	البنود المعدلة لنتيجة النشاط: مخصص خسائر ائتمانية (الجزء المكون خلال العام)
532,049,315	مجموع ما يضاف للوعاء الزكوي



2.8.2. ما يحسم من الوعاء الزكوي

بعد حساب البنود التي تضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق الاستثماري، يتم حصر البنود الجائز حسمها من الوعاء وأشارت إليها القواعد على أنها تلك البنود الواردة في اللائحة.

تحديدًا، يتم حسم البنود الواردة في أحكام المادة الخامسة في اللائحة ومن الأمثلة غير الحصرية عليها ما يلي:

المبلغ	البند
(**)	صافي الموجودات الثابتة وما في حكمها
(**)	الإنشاءات الرأسمالية
(**)	الموجودات غير الملموسة
(**)	الاستثمارات في منشآت داخل وخارج المملكة لغير المتاجرة ويشمل أيضًا الاستثمارات في صناديق أخرى وفقًا للشروط والضوابط المذكورة في اللائحة والقواعد
(**)	صافي خسارة العام الزكوي المعدلة لأغراض الزكاة
(**)	صافي الخسارة المدورة المعدلة لأغراض جباية الزكاة وفقًا للضوابط المحددة أدناه
(**)	صافي قيمة العقارات تحت التطوير المعدة للبيع وفقًا للضوابط المحددة أدناه
(**)	الاستثمارات العقارية طويلة الأجل غير المعدة للبيع

لمزيد من التوضيح حول البنود جائزة الحسم من الوعاء الزكوي، يرجى الرجوع إلى الدليل الإرشادي العام للزكاة.



2.8.3. ضوابط أخرى للحسم

استثمارات الصندوق في صناديق استثمارية أخرى

ذكرت القواعد بموجب الفقرة (2/ج) من المادة السادسة أنه في حال كان للصندوق استثمارات في صناديق أخرى فإنه يطبق عليها ما يطبق على الاستثمارات في منشآت خارجية وفقاً لللائحة. وعليه، ينطبق على ذلك ما ورد في هذا الخصوص من شروط الحسم الواردة في نص الفقرة الخامسة من المادة الخامسة في اللائحة -المشار إليها سابقاً في هذا الدليل- التي تشترط ما يلي:

1. أن يكون الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لغرض المتاجرة.
2. أن يتم حساب زكاة الاستثمارات في هذه الصناديق وسداد الزكاة بموجب شهادة محاسب قانوني مرخص في المملكة.
3. ألا يقل وعاء زكاة هذه الاستثمارات عن صافي الربح الدفترى وفقاً للقوائم المالية المدققة.

يلتزم المكلف مالك الوحدات الاستثمارية بحساب وسداد زكاة هذه الاستثمارات بشكل منفصل من خلال إقراره الزكوي بكونها زكاة استثمارات خارجية، كما أنه في هذه الحال يتاح للمكلف المستثمر في صناديق استثمارية تستثمر في صناديق أخرى تقديم شهادة محاسب قانوني واحدة تشتمل على حساب الزكاة لاستثماره في الصندوق، والصناديق الأخرى المستثمر فيها.

حسم الأصول المتداولة

وفقاً لما تم شرحه في القسم (2.8.1)، في الحالات التي يتم فيها عرض موجودات والتزامات الصندوق على أساس متداول وغير متداول في القوائم المالية للصندوق، وعند حساب الوعاء الزكوي، قام الصندوق بإدراج أصل متداول ضمن الحسميات من الوعاء بموجب اللائحة والقواعد، فيجب أيضاً إضافة ما يعادل قيمته من الالتزامات المتداولة.

حسم الاستثمارات من وعاء الزكاة لصناديق الأسهم



تعرف صناديق الأسهم بأنها تلك الصناديق التي تستهدف الاستثمار في أسهم شركات مدرجة محلية أو دولية أو كليهما. بعبارة أخرى: إن الأغلبية العظمى لموجودات هذه الصناديق هي من أسهم الشركات التي تشكل المورد الأساس لعائدات الاستثمار لمالكي الوحدات الاستثمارية.

في الأغلب، لا تصنف موجودات هذه الصناديق استثماراتها في الأسهم على أساس متداول وغير متداول، وقد تكتفي بتصنيفها ضمن الموجودات. يرجع ذلك إلى حقيقة أن عملية إدارة هذه الاستثمارات واتخاذ قرار الاحتفاظ بها وإدارتها يكون مرتببًا ارتباطًا وثيقًا بعملية الاسترداد التي قد تحدث خلال العام من قبل المستثمرين، ما يجعل عملية توقع بيع وشراء الاستثمارات في أسهم الشركات من قبل صناديق الأسهم غير قابلة للتنبؤ مسبقًا.

عليه، عند حساب الوعاء الزكوي لصندوق الأسهم يراعى تحديد نسبة الاستثمارات لغير المتاجرة لصناديق الأسهم تطبيق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تطبيق المعادلة التالية لكل شهر خلال السنة المالية لصندوق الأسهم

أيهما أعلى

1. عمليات الشراء الشهرية (-) عمليات الاشتراكات الشهرية
2. عمليات البيع الشهرية (-) عمليات الاسترداد الشهرية
3. يؤخذ الناتج الأعلى من (1) و(2) ويقسم على قيمة الاستثمارات في الأسهم كما في نهاية الشهر هذا مع الإشارة إلى أن المعلومات أعلاه يمكن الحصول عليها من خلال الإفصاحات التي يقوم بها مدير الصندوق.
4. يتم عمل المعادلة السابقة لكل شهر من أشهر السنة المالية للصندوق ويؤخذ الناتج الشهري الأعلى.



الخطوة الثانية: إيجاد صافي قيمة الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها لغير المتاجرة للسنة من خلال المعادلة التالية:

استكمالاً للمعادلة السابقة:

4. (4) X قيمة الاستثمارات في الأسهم كما في نهاية السنة المالية = الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة

5. قيمة الاستثمارات في الأسهم كما في نهاية السنة (-) ناتج المعادلة من (5) = الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة

مثال افتراضي

خلال العام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م حدثت العمليات التالية لصندوق الأسهم وهو صندوق يستثمر موارده كلياً في أسهم لشركات محلية مدرجة في المملكة العربية السعودية:

- مجموع اشتراكات خلال العام بلغ ثلاثة ملايين ريال سعودي
- مجموع استردادات خلال العام بلغت عشرة ملايين ريال سعودي
- بلغت القيمة الظاهرة للاستثمارات كما في نهاية العام مبلغ (40) مليون ريال سعودي (مقيّمة بالقيمة العادلة)
- أظهرت التقارير المالية للصندوق الحركة على وحدات الصندوق وعمليات البيع والشراء الشهرية للأسهم على النحو التالي:

الشهر - 2023م	عمليات الشراء الشهرية للاستثمارات (1)	عمليات الاشتراكات الشهرية (2)	عمليات البيع الشهرية للاستثمارات (3)	عمليات الاستردادات الشهرية (4)	قيمة الاستثمارات الشهرية الظاهرية في البيانات المالية لصندوق (5)
يناير	500,000	400,000	900,000	800,000	30,000,000
فبراير	620,000	500,000	1,000,000	900,000	29,500,000
مارس	250,000	200,000	520,000	500,000	31,000,000



30,500,000	700,000	750,000	50,000	150,000	أبريل
30,500,000	600,000	700,000	200,000	220,000	مايو
29,000,000	650,000	800,000	-	100,000	يونيو
31,000,000	1,000,000	1,200,000	250,000	300,000	يوليو
35,000,000	950,000	1,500,000	200,000	250,000	أغسطس
33,000,000	850,000	900,000	180,000	210,000	سبتمبر
34,000,000	1,100,000	1,400,000	300,000	550,000	أكتوبر
37,000,000	1,000,000	1,330,000	350,000	400,000	نوفمبر
40,000,000	950,000	1,000,000	370,000	450,000	ديسمبر

المطلوب: حساب قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة بناء على المعطيات المذكورة.

الحل:

الخطوة الأولى: حساب الفرق بين عمليات الشراء الشهرية وعمليات الاشتراكات الشهرية (2-1)

(2-1) = 6	الشهر - 2023م
100,000	يناير
120,000	فبراير
50,000	مارس
100,000	أبريل
20,000	مايو
100,000	يونيو
50,000	يوليو
50,000	أغسطس
30,000	سبتمبر
250,000	أكتوبر
50,000	نوفمبر
80,000	ديسمبر



الخطوة الثانية: حساب الفرق بين عمليات البيع الشهرية وعمليات الاسترداد الشهرية (3-4)

الشهر - 2023م	(4-3)=7
يناير	100,000
فبراير	100,000
مارس	20,000
أبريل	50,000
مايو	100,000
يونيو	150,000
يوليو	200,000
أغسطس	550,000
سبتمبر	50,000
أكتوبر	300,000
نوفمبر	330,000
ديسمبر	50,000

الخطوة الثالثة: يؤخذ الناتج الأعلى مما ورد أعلاه (6) أو (7) لكل شهر خلال السنة المالية ويقسم على قيمة الاستثمارات الشهرية

الشهر - 2023م	= الأعلى من 6 أو 7	5/8 = 9
يناير	100,000	0.33 %
فبراير	120,000	0.41 %
مارس	50,000	0.16 %
أبريل	100,000	0.33 %
مايو	100,000	0.33 %
يونيو	150,000	0.52 %
يوليو	200,000	0.65 %
أغسطس	550,000	1.57 %
سبتمبر	50,000	0.15 %
أكتوبر	300,000	0.88 %
نوفمبر	330,000	0.89 %
ديسمبر	80,000	0.20 %



من الحساب أعلاه، يلاحظ أن ناتج المعادلة الأعلى هو ما تم حسابه لشهر أغسطس 2023م.

الخطوة الرابعة: حساب قيمة الاستثمارات في الأسهم للمتاجرة على النحو التالي:

$$1.57\% \times 40,000,000 = 628,000 \text{ ريال سعودي}$$

الخطوة الخامسة: حساب قيمة الاستثمارات في الأسهم لغير المتاجرة

$$\text{بناء على ما تقدم، فإن قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة هو } 40,000,000 - 628,000 = 39,372,000 \text{ ريال سعودي}$$

مثال افتراضي

خلال العام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م حدثت العمليات التالية لصندوق الأسهم وهو صندوق يستثمر موارده كلياً في أسهم لشركات محلية في المملكة العربية السعودية:

- مجموع اشتراكات خلال العام بلغ ثلاثة ملايين و(800) ألف ريال سعودي
- مجموع استردادات خلال العام بلغت ثمانية ملايين و(100) ألف ريال سعودي
- بلغت القيمة الظاهرة للاستثمارات كما في نهاية العام مبلغ أربعة ملايين ريال سعودي (مقيّمة بالقيمة العادلة)
- أظهرت التقارير المالية للصندوق الحركة على وحدات الصندوق وعمليات البيع والشراء الشهرية للأسهم على النحو التالي:

الشهر - 2023م	عمليات الشراء الشهرية للاستثمارات (1)	عمليات الاشتراكات الشهرية (2)	عمليات البيع الشهرية للاستثمارات (3)	عمليات الاستردادات الشهرية (4)	قيمة الاستثمارات الشهرية الظاهرية في البيانات المالية لصندوق (5)
يناير	500,000	400,000	600,000	400,000	3,000,000
فبراير	100,000	-	900,000	800,000	2,950,000
مارس	400,000	-	500,000	-	3,100,000



3,050,000	700,000	750,000	600,000	500,000	أبريل
3,050,000	600,000	450,000	200,000	220,000	مايو
2,900,000	650,000	800,000	600,000	500,000	يونيو
3,100,000	100,000	120,000	-	300,000	يوليو
3,500,000	950,000	150,000	1,000,000	250,000	أغسطس
3,300,000	850,000	900,000	350,000	210,000	سبتمبر
3,400,000	1,100,000	1,400,000	-	550,000	أكتوبر
3,700,000	1,000,000	1,330,000	150,000	400,000	نوفمبر
4,000,000	950,000	1,000,000	500,000	450,000	ديسمبر

المطلوب: حساب قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة بناء على المعطيات المذكورة.

الحل:

الخطوة الأولى: حساب الفرق بين عمليات الشراء الشهرية وعمليات الاشتراكات الشهرية (2-1)

(2-1)=6	الشهر - 2023م
100,000	يناير
100,000	فبراير
400,000	مارس
(100,000)	أبريل
20,000	مايو
(100,000)	يونيو
300,000	يوليو
(750,000)	أغسطس
(140,000)	سبتمبر
550,000	أكتوبر
250,000	نوفمبر
(50,000)	ديسمبر



الخطوة الثانية: حساب الفرق بين عمليات البيع الشهرية وعمليات الاسترداد الشهرية (3-4)

الشهر - 2023م	(4-3) =7
يناير	200,000
فبراير	100,000
مارس	500,000
أبريل	50,000
مايو	(150,000)
يونيو	150,000
يوليو	20,000
أغسطس	(800,000)
سبتمبر	50,000
أكتوبر	300,000
نوفمبر	330,000
ديسمبر	50,000

الخطوة الثالثة: يؤخذ الناتج الأعلى مما ورد أعلاه لكل شهر ويقسم على قيمة الاستثمارات الشهرية

الشهر - 2023م	=8 الأعلى من 6 أو 7	5/8 =9
يناير	200,000	% 6.67
فبراير	100,000	% 3.39
مارس	500,000	% 16.13
أبريل	50,000	% 1.64
مايو	20,000	% 0.66
يونيو	150,000	% 5.17
يوليو	300,000	% 9.68
أغسطس	(750,000)	(% 21.43)
سبتمبر	50,000	% 1.52
أكتوبر	550,000	% 16.18
نوفمبر	330,000	% 8.92
ديسمبر	50,000	% 1.25



من الحساب أعلاه، يلاحظ أن ناتج المعادلة الأعلى هو ما تم حسابه لشهر أكتوبر 2023م.

الخطوة الرابعة: حساب قيمة الاستثمارات في الأسهم لغير المتاجرة على النحو التالي:

$$16.18\% \times 4,000,000 = 647,200 \text{ ريال سعودي}$$

الخطوة الخامسة: حساب قيمة الاستثمارات في الأسهم لغير المتاجرة

بناء على ما تقدم، إذن: قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة هو = $4,000,000 - 647,200 = 3,352,800$ ريال سعودي

مثال افتراضي

خلال العام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م حدثت العمليات التالية لصندوق الأسهم وهو صندوق يستثمر موارده كلياً في أسهم لشركات أجنبية غير مقيمة (أسهم دولية مدرجة):

- مجموع اشتراكات خلال العام بلغ خمسة ملايين و(450) ألف ريال سعودي
- مجموع استردادات خلال العام بلغت (11) مليوناً ومائتي ألف ريال سعودي
- بلغت القيمة الظاهرة للاستثمارات كما في نهاية العام مبلغ أربعة ملايين و(950) ألف ريال سعودي (مقيّمة بالقيمة العادلة)
- أظهرت التقارير المالية للصندوق الحركة على وحدات الصندوق وعمليات البيع والشراء الشهرية للأسهم على النحو التالي:

الشهر - 2023م	عمليات الشراء الشهرية للاستثمارات (1)	عمليات الاشتراكات الشهرية (2)	عمليات البيع الشهرية للاستثمارات (3)	عمليات الاستردادات الشهرية (4)	قيمة الاستثمارات الشهرية الظاهرية في البيانات المالية لصندوق (5)
يناير	800,000	650,000	1,150,000	900,000	5,000,000
فبراير	820,000	700,000	1,250,000	1,000,000	5,150,000
مارس	450,000	400,000	770,000	600,000	4,750,000



4,000,000	800,000	1,000,000	250,000	350,000	أبريل
4,200,000	700,000	950,000	400,000	420,000	مايو
4,300,000	750,000	1,050,000	200,000	300,000	يونيو
4,125,000	1,100,000	1,450,000	450,000	500,000	يوليو
4,750,000	1,050,000	1,750,000	400,000	450,000	أغسطس
4,720,000	950,000	1,150,000	380,000	410,000	سبتمبر
4,800,000	1,200,000	1,650,000	500,000	750,000	أكتوبر
4,900,000	1,100,000	1,580,000	550,000	600,000	نوفمبر
4,950,000	1,050,000	1,250,000	570,000	650,000	ديسمبر

المطلوب: حساب قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة بناء على المعطيات المذكورة.

الحل:

الخطوة الأولى: حساب الفرق بين عمليات الشراء الشهرية وعمليات الاشتراكات الشهرية (2-1)

(2-1) = 6	الشهر - 2023م
150,000	يناير
120,000	فبراير
50,000	مارس
100,000	أبريل
20,000	مايو
100,000	يونيو
50,000	يوليو
50,000	أغسطس
30,000	سبتمبر
250,000	أكتوبر
50,000	نوفمبر
80,000	ديسمبر



الخطوة الثانية: حساب الفرق بين عمليات البيع الشهرية وعمليات الاسترداد الشهرية (3-4)

الشهر - 2023م	(4-3) =7
يناير	250,000
فبراير	250,000
مارس	170,000
أبريل	200,000
مايو	250,000
يونيو	300,000
يوليو	350,000
أغسطس	700,000
سبتمبر	200,000
أكتوبر	450,000
نوفمبر	480,000
ديسمبر	200,000

الخطوة الثالثة: يؤخذ الناتج الأعلى مما ورد أعلاه لكل شهر ويقسم على قيمة الاستثمارات الشهرية

الشهر - 2023م	=8 الأعلى من 6 أو 7	5/8 =9
يناير	250,000	5.00 %
فبراير	250,000	4.85 %
مارس	170,000	3.58 %
أبريل	200,000	5.00 %
مايو	250,000	5.95 %
يونيو	300,000	6.98 %
يوليو	350,000	8.48 %
أغسطس	700,000	14.74 %
سبتمبر	200,000	4.24 %
أكتوبر	450,000	9.38 %
نوفمبر	480,000	9.80 %
ديسمبر	200,000	4.04 %



من الحساب أعلاه، يلاحظ أن ناتج المعادلة الأعلى هو ما تم حسابه لشهر أغسطس 2023م.

الخطوة الرابعة: حساب قيمة الاستثمارات في الأسهم لغير المتاجرة على النحو التالي:

$$14.74\% \times 4,950,000 = 729,474 \text{ ريالاً سعودياً}$$

الخطوة الخامسة: حساب قيمة الاستثمارات في الأسهم لغير المتاجرة

بناء على ما تقدم، إذن: قيمة الاستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة هو $729,474 - 4,950,000 = 4,220,526$ ريالاً سعودياً

ملاحظة إضافية: تجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال قيام الصندوق بإدراج هذه الاستثمارات على أنها لغير غرض المتاجرة وبالتالي إدراجها ضمن الحسميات من الوعاء الزكوي، يتطلب ذلك حساب زكاة هذه الاستثمارات الخارجية وسداد الزكاة المستحقة بشأنها وفقاً لما جاء في نص الفقرة (5) من المادة الخامسة في اللائحة، حيث يقع عبء حساب وسداد زكاة هذه الاستثمارات على المكلفين مالكي الوحدات الاستثمارية في حال اختيارهم حسم وحداتهم في الصناديق ضمن الوعاء الزكوي في إقراراتهم.

من واقع الأمثلة أعلاه وآلية حساب نسبة الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة وبالتالي إيجاد قيمة الاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها لغير المتاجرة، فإن منطق هذه الآلية في الحساب هو لهدف أساس يكمن في إيجاد النسبة المتحركة من الأسهم.



2.8.4. طلبات وقضايا أخرى

صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل المنشأة ذات الغرض الخاص

نص القرار الوزاري رقم (29791) وتاريخ 9 جمادى الأولى 1444هـ على أن صناديق الاستثمار بما في ذلك تلك الصناديق التي تتخذ شكل المنشأة ذات الغرض الخاص لا تخضع لجباية الزكاة وفقاً لللائحة.

فيما يخص الصناديق التي تتخذ شكل المنشأة ذات الغرض الخاص، اشترط القرار شمولها في عدم خضوعها لجباية الزكاة وبالتالي يطبق عليها ما يطبق على الصناديق الاستثمارية الأخرى وفقاً للقواعد بالأداء تمارس أي أنشطة اقتصادية أو أنشطة استثمارية لم ينص عليها في النظام الأساسي أو الشروط والأحكام الخاصة بتلك الصناديق الاستثمارية.

الحد الأدنى لوعاء الصندوق الاستثماري

بما يتوافق مع أحكام اللائحة، نصت المادة السابعة من القواعد على أن الحد الأدنى لوعاء زكاة المكلف مالك الوحدة الاستثمارية هو نصيبه من صافي الربح المعدل للصندوق سواء قام الصندوق بتوزيع الأرباح خلال السنة أو لا.

مثال

أظهر إقرار معلومات صندوق استثماري لعام 2023م صافي ربح معدل لأغراض الزكاة بمبلغ 1,200,00 ريال سعودي بينما كان الوعاء الزكوي للصندوق بمبلغ 1,000,000 ريال سعودي لنفس العام.

بناء على ما ذكر أعلاه، ما هو وعاء زكاة الصندوق؟

بما أن وعاء الزكاة أقل من الربح المعدل، يتم حساب زكاة الاستثمارات في الصندوق بناء على الربح المعدل لأغراض الزكاة بصفته الحد الأدنى، بافتراض أن مالك وحدة يملك (5%) من إجمالي وحدات الصندوق، تحسب الزكاة كالتالي:

وعاء زكاة الصندوق (الربح المعدل في هذه الحالة) * نسبة ملكية مالك الوحدة في الصندوق * نسبة الزكاة الواردة في اللائحة = مبلغ الزكاة المستحق:

$1,200,000 * 5\% * 2.5\% * 365 \text{ عدد أيام السنة الميلادية} / \text{عدد أيام السنة الهجرية} = 1,547 \text{ ريالاً سعوديًّا}$



الإقرار الموحد

وفقاً لما ورد في الفقرة (2/ب) من المادة الثانية، فإنه يستثنى من أحكام القواعد مالك الوحدة الذي يملك الصندوق بالكامل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

جاء هذا الاستثناء من واقع ما نصت عليه أحكام المادة الـ (15) في اللائحة التي تجيز للشركات المملوكة للشركاء أنفسهم أو الشركة القابضة والشركات التابعة لها المملوكة بالكامل داخل أو خارج المملكة، سواء بملكية مباشرة أو غير مباشرة، تقديم حسابات موحدة وإقرار زكوي موحد وتحاسب على أساس ما تظهره نتائجها بوعاء زكوي واحد

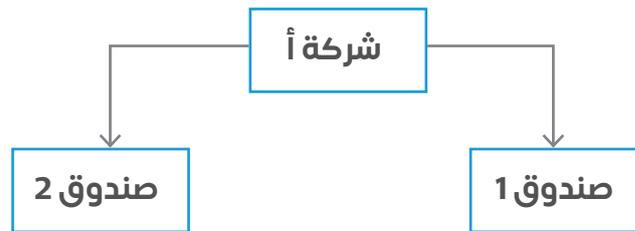
على ضوء ما سبق، فإنه يجوز لمالك الوحدة الاستثمارية الذي يملك الصندوق بنسبة (100 %) سواء كانت الملكية مباشرة أو غير مباشرة، وقام بإصدار قوائم مالية موحدة مع الصندوق فإنه يُطبق عليه أحكام المادة الـ (15) من اللائحة. وفي هذه الحالة، فإن تزكية استثمارات المكلف مالك الوحدة في الصندوق ستتم بناء على البيانات المالية الموحدة لمالك الوحدة والصندوق وأي استثمارات في شركات تابعة أو صناديق أخرى تطبق عليها ما جاء في أحكام المادة المذكورة.

وفي حال رغبة المكلف في تقديم إقرار زكوي موحد فيجب عليه تقديم طلب إلى الهيئة بذلك، ومن ثم يجب على الصناديق الاستثمارية تقديم إقرار معلومات لكل صندوق على حدة وذلك في المواعيد النظامية المحددة لتقديم الإقرارات وفقاً للمادة الرابعة من القواعد.



مثال

الشركة (أ) تملك الصندوقين (1) و(2) أدناه، وهما مسجلان لدى الهيئة وتقوم الشركة (أ) بإصدار قوائم مالية موحدة مع الصناديق الاستثمارية وعند مراجعة الملكية الخاصة بها تمت ملاحظة أن هيكل الملكية هو كما يلي:

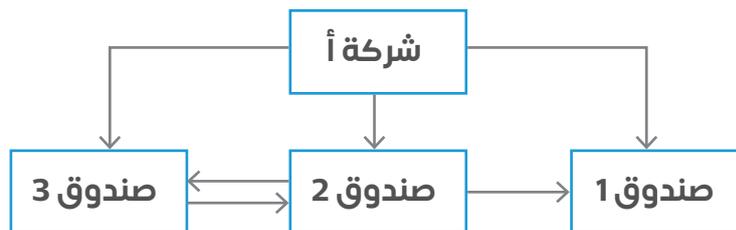


حيث تمتلك الشركة (أ) (100%) من كل من الصندوقين (1) و(2)، فهل يطبق عليهم مبدأ تقديم الإقرار الموحد؟

بالرجوع إلى الهيكل الوارد في المثال أعلاه، نلاحظ أن الشركة (أ) تمتلك كل الصناديق (1) و(2) بشكل مباشر بنسبة (100%) ما يعني أنه يحق لها تقديم إقرار زكوي موحد وحسابات موحدة.

مثال

الشركة (أ) والصناديق الاستثمارية (1) حتى (3) أدناه جميعهم مسجلون لدى الهيئة وتقوم الشركة بإصدار قوائم مالية موحدة وعند مراجعة الملكية الخاصة بها تمت ملاحظة أن هيكل الملكية هو كما يلي:



حيث تمتلك الشركة (أ) (99%) من كل من الصناديق، ويملك الصندوق (3) (1%) من الصندوق (2)، ويملك الصندوق (2) (1%) في كل من كل الصناديق (1) و(3). فهل يطبق على الشركة (أ) والصناديق من (1) حتى (3) مبدأ تقديم الإقرار الموحد؟

بالرجوع إلى الهيكل الوارد في المثال أعلاه، نلاحظ أن الشركة (أ) تمتلك كل الصناديق بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة (100%) ما يعني أنه يحق لها تقديم إقرار زكوي موحد وحسابات موحدة.



في حال تطابق شروط الإقرار الزكوي الموحد على المكلف مالك الصناديق الاستثمارية ورغبة المكلف في أن يتم محاسبته وفقاً لحسابات موحدة وإقرار زكوي موحد، فيجب على المكلف التقدم بطلب للهيئة لتقديم إقرار موحد ويشمل جميع الصناديق المملوكة بالكامل بشكل مباشر أو غير مباشر.

بعد التقديم، تقوم الهيئة بمراجعة البيانات المذكورة أعلاه، مع العلم أنه يجب على المكلف والصناديق الاستثمارية التسجيل على الموقع الإلكتروني للهيئة «إيراد» وتحديث بياناته بصورة صحيحة.

يمثل الشكل أدناه ملخص الخطوات الواجب اتباعها لتقديم الإقرار الزكوي الموحد:



الاختلاف بين السنة المالية للمستثمر والسنة المالية للصندوق

عند اختلاف السنة المالية للصندوق الاستثماري والسنة المالية لمالكي الوحدات الاستثمارية، فإنه يتم الأخذ بنهاية السنة المالية للصندوق.

مثال

تنتهي السنة المالية لصندوق ريت العقاري في 31 ديسمبر من كل عام، بينما تنتهي السنة المالية لمالك الوحدات (الشركة العربية للتجارة) في 30 يونيو من كل عام.

تقوم الشركة العربية للتجارة بتقديم إقرارها الزكوي للعام المنتهي بتاريخ 30 يونيو 2024م وحساب زكاة الوحدات الاستثمارية عن الفترة وسداد الزكاة المستحقة بشأنه.

المطلوب: كيف سيتم اعتماد حساب زكاة الوحدات الاستثمارية عن فترة الإقرار للعام المنتهي بتاريخ 30 يونيو 2024م؟

ستقوم الشركة العربية للتجارة باعتماد آخر قوائم مالية مصدرة للصندوق لزكاة استثمارها في الصندوق الاستثماري، أي: في 31 ديسمبر 2023م.



3. أمثلة تطبيقية

مثال تطبيقي (1)

أظهرت القوائم المالية لصندوق استثماري (عقاري) البيانات المالية التالية للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م:

2022	2023	قائمة المركز المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م
		الموجودات
		الموجودات المتداولة
125,000	0	نقدية وشبه نقدية
40,000,000	29,000,000	دخل إيجار مستحق القبض
64,000,000	66,000,000	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
946,000	0	دفعة مقدمة بشأن استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
8,000,000	4,000,000	موجودات عقود
3,000,000	7,000,000	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
116,071,000	106,000,000	إجمالي الموجودات المتداولة
		الموجودات غير المتداولة
2,208,000,000	1,955,000,000	عقارات استثمارية
2,324,071,000	2,061,000,000	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
		المطلوبات المتداولة
8,000,000	7,000,000	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
71,000	4,000,000	اتعاب إدارة مستحقة
158,000,000	13,000,000	قروض - جزء متداول
166,071,000	24,000,000	إجمالي المطلوبات المتداولة



		المطلوبات غير المتداولة
646,000,000	791,000,000	قروض - جزء غير متداول
812,071,000	815,000,000	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
1,512,000,000	1,246,000,000	صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات
2,324,071,000	2,061,000,000	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
162,000,000	162,000,000	وحدات مصدرة (بالعدد)

2022	2023	قائمة الدخل الشامل للصندوق الاستثماري كما في 31 ديسمبر 2023م
		الدخل
169,000,000	130,000,000	دخل إيجار من عقارات استثمارية، صاف
169,000,000	130,000,000	إجمالي الدخل
		المصاريف
(29,000,000)	(29,000,000)	استهلاك عقارات استثمارية
(18,000,000)	(17,000,000)	أتعاب إدارية
(13,000,000)	(10,000,000)	مخصص خسائر ائتمان متوقعة
(6,000,000)	(7,000,000)	مصاريف أخرى
(66,000,000)	(63,000,000)	إجمالي المصاريف
103,000,000	67,000,000	ربح العمليات
(27,000,000)	(21,000,000)	تكلفة تمويل



301,000	5,000,000	إيرادات أخرى
1,210,000	467,000	دخل من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
77,511,000	51,467,000	ربح السنة قبل الانخفاض في القيمة
(65,000,000)	(227,000,000)	انخفاض في قيمة عقارات استثمارية
12,511,000	(175,533,000)	ربح (خسارة) السنة

معلومات أخرى:

4. كانت حركة القروض خلال العام على النحو التالي:

ريال سعودي	تفاصيل
804,000,000	بداية السنة
-	مسحوبات خلال العام
-	سدادات خلال العام
804,000,000	رصيد القروض نهاية العام

5. كانت حركة مخصص الخسائر الائتمانية خلال العام على النحو التالي:

ريال سعودي	تفاصيل
17,000,000	المخصص بداية السنة
10,000,000	المحمل على السنة
-	المستخدم خلال السنة
27,000,000	رصيد المخصص نهاية السنة



6. جميع المصاريف المقيدة في قائمة الدخل تستوفي شروط الحسم الواردة في المادة الثامنة من اللائحة باستثناء ما هو محمل من مخصصات (مخصص الخسائر الائتمانية بواقع عشرة ملايين ريال سعودي)

7. (لا توجد مخصصات أخرى يقيدها الصندوق في الدفاتر)

المطلوب: حساب الوعاء الزكوي والزكاة للصندوق الاستثماري لسنة 2023م.

حل المثال:

الخطوة الأولى: تحديد ما يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق:

ريال سعودي	تفاصيل
1,246,000,000	صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات كما في نهاية السنة
804,000,000	قروض طويلة الأجل
17,000,000	المخصصات (أول العام محسومًا منه المستخدم)
10,000,000	الفرق بين الربح (الخسارة) المعدل وصافي الربح (الخسارة) الدفترية*
2,077,000,000	إجمالي ما يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق

* صافي الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة

المبلغ (ريال سعودي)	تفاصيل
(175,533,000)	الربح (الخسارة) الدفترية
10,000,000	مخصصات محملة على الحسابات
(165,533,000)	الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة



الخطوة الثانية: تحديد البنود الجائز حسمها من الوعاء الزكوي للصندوق

ريال سعودي	تفاصيل
(1,955,000,000)	عقارات استثمارية

على ضوء ما سبق، يكون مجموع عناصر الإضافات والحسميات مبلغ 122,000,000 ريال سعودي
(122,000,000 = 1,955,000,000 - 2,077,000,000)

الخطوة الثالثة: مقارنة مجموع الإضافات والحسميات بالربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة وحساب الزكاة.

ريال سعودي	أيهما أعلى
122,000,000	مجموع الإضافات (ناقصًا) الحسميات من الوعاء الزكوي (1)
(165,533,000)	الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة * (2)
122,000,000	الوعاء الزكوي (أيهما أكبر 1 أو 2)
	الزكاة:
3,144,774	باقي الوعاء = (122,000,000) × (2.5) % × (365 أيام السنة الميلادية / أيام السنة الهجرية)



مثال تطبيقي (2)

أظهرت القوائم المالية لصندوق استثماري متنوع (مفتوح) البيانات المالية التالية للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م:

2022	2023	قائمة المركز المالي
		الموجودات
2,000	95,000	النقدية وشبه النقدية
193,000,000	248,000,000	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
193,002,000	248,095,000	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
59,000	74,000	مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى
59,000	74,000	إجمالي المطلوبات
192,943,000	248,021,000	صافي قيمة الموجودات (حقوق الملكية) العائدة لحاملي الوحدات
193,002,000	248,095,000	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
1,200,000	1,300,000	الوحدات مصدرة (بالعدد)



2022	2023	قائمة الدخل الشامل
		الدخل من الاستثمارات
24,000,000	30,000,000	صافي الربح المحقق وغير المحقق من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
425,000	945,000	دخل توزيعات أرباح
-	-	دخل آخر
24,425,000	30,945,000	إجمالي الدخل / (الخسارة)
		المصاريف
63,000	69,000	أنعاب حفظ
103,000	112,000	مصروفات أخرى
166,000	181,000	إجمالي المصاريف
24,259,000	30,764,000	صافي الدخل / (الخسارة) للسنة

معلومات أخرى:

- لا توجد مخصصات مرصودة مقابل التزامات مستقبلية على الصندوق. جميع المصاريف المسجلة في دفاتر الصندوق هي مصاريف جائزة الحسم وفقاً لأحكام اللائحة. وعليه، لا يوجد فرق بين الربح الدفترى والربح لأغراض الزكاة.
- لا توجد أرصدة قروض أو أرصدة دائنة أخرى تعامل معاملة مصادر الأموال الخاضعة للزكاة (قروض طويلة الأجل) أو استخدمت هذه المصادر وإن كانت قصيرة الأجل لتمويل حسميات من الوعاء الزكوي خلال العام.
- الاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستثمارات في صناديق استثمارية أخرى مؤسسة في المملكة العربية السعودية. من خلال دراسة موجودات الصندوق تبين من نموذج أعمال الصندوق أنه يحتفظ بهذه الاستثمارات لغرض المتاجرة.



المطلوب: حساب الوعاء الزكوي والزكاة عن هذه الاستثمارات حل المثال

الخطوة الأولى: حساب صافي الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة

ريال سعودي	تفاصيل
30,764,000	الربح (الخسارة) الدفترية
لا يوجد	تعديلات على نتيجة النشاط
30,764,000	الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة

الخطوة الثانية: تحديد ما يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق:

ريال سعودي	تفاصيل
248,021,000	صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات كما في نهاية السنة
248,021,000	إجمالي ما يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق

الخطوة الثالثة: تحديد البنود الجائر حسمها من الوعاء الزكوي للصندوق

ريال سعودي	تفاصيل
-	لا يوجد

الخطوة الرابعة: حساب الوعاء الزكوي للصندوق

بناء على ما سبق، يكون الوعاء الزكوي للصندوق مبلغ 248,021,000 ريال سعودي كالتالي:

ريال سعودي	تفاصيل
248,021,000	الإضافات إلى الوعاء الزكوي (الخطوة الثانية)
-	الحسميات من الوعاء الزكوي (الخطوة الثالثة)
248,021,000	الوعاء الزكوي



على ضوء ما سبق، فإن الوعاء الزكوي سيكون بمبلغ 248,021,000 ريال سعودي.

الخطوة الخامسة: مقارنة مجموع الإضافات والحسميات بالربح (الخسارة) الدفترية من واقع القوائم المالية وحساب الزكاة المستحقة

ريال سعودي	أيهما أعلى:
248,021,000	مجموع الإضافات (محسومًا منه) الحسميات من الوعاء الزكوي (1)
30,764,000	صافي الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة = الربح (الخسارة) المحاسبية * (2)
248,021,000	الوعاء الزكوي (أيهما أكبر 1 أو 2) = (1)
6,393,197	الزكاة المستحقة = $(1) \times 2.5\% \times 365$ عدد أيام السنة الميلادية / 354 عدد أيام السنة الهجرية



مثال تطبيقي (3)

أظهرت القوائم المالية لصندوق استثماري البيانات المالية التالية للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2023م:

قائمة المركز المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م		
2022	2023	
		الموجودات
		الموجودات المتداولة
35,000,000	50,000,000	النقدية وشبه النقدية
12,000,000	5,000,000	ذمم إيجار مدينة، صاف
5,000,000	4,000,000	مصرفات مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
52,000,000	59,000,000	إجمالي الموجودات متداولة
		الموجودات غير المتداولة
7,000,000	5,000,000	صافي عقود منافع
5,000,000	4,000,000	أصول حق الاستخدام
14,000,000	24,000,000	مشروعات تحت التنفيذ
590,000,000	560,000,000	الاستثمارات العقارية
616,000,000	593,000,000	إجمالي الموجودات غير المتداولة
668,000,000	652,000,000	إجمالي الموجودات
		المطلوبات
		المطلوبات المتداولة
9,000,000	28,000,000	مصرفات مستحقة ومطلوبات أخرى
17,000,000	12,000,000	دخل إيجار غير مكتسب



1,000,000	1,000,000	أتعاب إدارة الصندوق المستحقة وأخرى
550,000	400,000	التزامات حق الاستخدام - الجزء المتداول
27,550,000	41,400,000	إجمالي المطلوبات المتداولة
		المطلوبات غير المتداولة
4,500,000	4,000,000	التزامات حق الاستخدام
85,000,000	75,000,000	تسهيلات إسلامية
89,500,000	79,000,000	اجمالي المطلوبات غير المتداولة
117,050,000	120,400,000	إجمالي المطلوبات
550,950,000	531,600,000	صافي قيمة الموجودات (حق الملكية)

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	
2023	
50,000,000	دخل الإيجارات
100,000	دخل مرابحة
50,100,000	إجمالي الدخل / (الخسارة)
(1,000,000)	استهلاك حق استخدام أصل
(4,000,000)	مصروفات إدارة عقارات
(3,000,000)	أتعاب إدارة الصندوق وأخرى
(300,000)	أتعاب الحفظ
(2,500,000)	مصروفات التمويل
(2,000,000)	أتعاب إدارة أملاك
(800,000)	مصروفات خسائر ائتمانية متوقعة
(1,500,000)	مصروفات أخرى



(15,100,000)	إجمالي المصروفات
35,000,000	إجمالي الدخل من العمليات
(14,000,000)	استهلاك الاستثمارات العقارية
(1,000,000)	إطفاء عقود المنفعة
(12,000,000)	صافي التغير في مخصص هبوط الاستثمارات العقارية والمنافع
8,000,000	صافي الدخل / (الخسارة) للسنة

معلومات أخرى:

- باستثناء المكون من مخصص الخسائر الائتمانية، جميع المصاريف في قائمة الدخل تفي بضوابط الحسم الواردة في اللائحة.
- كانت حركة مخصص الخسائر الائتمانية كالآتي

أول المدة	المكون خلال العام	عكس خلال السنة	رصيد نهاية المدة
12,000,000	800,000	200,000	12,600,000

- كانت حركة التسهيلات الائتمانية خلال عام 2023م كما يلي:

أول المدة	إضافات خلال العام	عكس خلال السنة	رصيد نهاية المدة
85,000,000	*10,000,000	20,000,000	75,000,000

- *تمثل إضافات القروض خلال العام عشرة ملايين ريال سعودي، تسهيلات بنكية إضافية لتمويل المشاريع تحت التنفيذ.
- يمثل دخل الإيجار غير المكتسب دفعات مقدمة من عملاء مقابل إيجار عقارات استثمارية وعقود المنافع.



المطلوب: حساب الوعاء الزكوي للصندوق

الخطوة الأولى: حساب صافي الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة

المكون خلال العام	أول المدة
8,000,000	الربح (الخسارة) الدفترية
	تعديلات على نتيجة النشاط:
800,000	يضاف: المكون من مخصص الخسائر الائتمانية
8,800,000	الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة

الخطوة الثانية: تحديد ما يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق:

ريال سعودي	تفاصيل
531,600,000	صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات كما في نهاية السنة
800,000	الفرق بين الربح (الخسارة) الدفترية والربح المعدل لأغراض الزكاة
4,400,000	التزامات حق الاستخدام
12,000,000	دخل إيجار غير مكتسب
10,000,000	تسهيلات بنكية خلال العام لتمويل مشاريع تحت التنفيذ (تضاف بالكامل - استخدم لتمويل محسوم)
65,000,000	تسهيلات إسلامية طويلة الأجل (أول العام ناقصًا ما تم سداه خلال العام)
11,800,000	مخصصات (مخصص الخسائر الائتمانية أول العام ناقص ما عكس خلال العام)
635,600,000	إجمالي ما يضاف إلى الوعاء الزكوي للصندوق



الخطوة الثالثة: تحديد البنود الجائز حسمها من الوعاء الزكوي للصندوق

ريال سعودي	تفاصيل
5,000,000	صافي عقود منافع
4,000,000	أصول حق الاستخدام
24,000,000	مشاريع تحت التنفيذ
560,000,000	الاستثمارات العقارية
593,000,000	إجمالي ما يحسم من الوعاء الزكوي للصندوق

الخطوة الرابعة: حساب الوعاء الزكوي للصندوق

بناء على ما سبق، يكون الوعاء الزكوي للصندوق مبلغ 42,600,000 ريال سعودي كالتالي:

ريال سعودي	تفاصيل
635,600,000	الإضافات إلى الوعاء الزكوي (الخطوة الثانية)
593,000,000	الحسميات من الوعاء الزكوي (الخطوة الثالثة)
42,600,000	الوعاء الزكوي

الخطوة الخامسة: مقارنة مجموع الإضافات والحسميات بالربح (الخسارة) الدفترية من واقع القوائم المالية وحساب الزكاة المستحقة

ريال سعودي	أيهما أعلى
42,600,000	مجموع الإضافات (محسومًا منه) الحسميات من الوعاء الزكوي (1)
8,800,000	صافي الربح (الخسارة) المعدل لأغراض الزكاة
42,600,000	الوعاء الزكوي (أيهما أكبر 1 أو 2) = (1)
	الزكاة المستحقة على الوعاء الزكوي:
1,098,093	الوعاء الزكوي X نسبة الزكاة بناء على عدد أيام السنة المالية للصندوق = (2.5 X 365 (42,600,000) %) X عدد أيام السنة الميلادية / 354 عدد أيام السنة الهجرية)



4. ملحق: الأسئلة الشائعة

1. متى يبدأ تنفيذ هذه القواعد؟

يبدأ تنفيذ هذه القواعد من السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023م.

وبالتالي يترتب على جميع الصناديق الاستثمارية الموافق على تأسيسها بموجب لوائح وأنظمة هيئة السوق المالية في المملكة قبل التاريخ المذكور أن تقوم بالتسجيل لدى الهيئة قبل نهاية سنتها المالية القائمة عند تاريخ سريان القواعد (أى 1 يناير 2023م).

بينما يجب على الصناديق الموافق على تأسيسها بتاريخ لاحق لتاريخ السريان أن تقوم بالتسجيل قبل نهاية السنة المالية الأولى للصندوق.

2. ما مدى إلزامية تزكية المكلفين لاستثماراتهم في وحدات الصناديق الاستثمارية؟

الأصل أنه اختياري. في حال اختار المكلف حسم الاستثمار في الصناديق الاستثمارية من وعائه الزكوي، فإن ذلك يوجب حساب وسداد زكاة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية وفقاً لما نصت عليه القواعد الموضحة في هذا الدليل.

في المقابل، في حال اختار المكلف عدم حسم استثماراته في الصناديق الاستثمارية من وعائه الزكوي، فلا يلزم المكلف حساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات.

3. هل الصندوق الاستثماري ملزم بحساب وسداد الزكاة المستحقة؟

لا، وفقاً للقرار والقواعد فإن الصناديق الاستثمارية بما في ذلك الصناديق الاستثمارية التي تتخذ شكل منشأة ذات الغرض الخاص ومرخصة من هيئة السوق المالية لا تخضع لجباية الزكاة وإنما تُجسب الزكاة من المكلفين الخاضعين للقواعد من مالكي الوحدات في الصناديق الاستثمارية.

ومع ذلك يجب على الصناديق الاستثمارية الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القواعد مثل تقديم إقرار المعلومات وغيرها من الإفصاحات للهيئة ضمن المواعيد النظامية.



4. ما هي نسبة الزكاة المستخدمة وفقاً لقواعد جباية الزكاة من الاستثمار في الصناديق الاستثمارية؟

وفقاً للائحة، يتم اعتماد نسبة الزكاة للمكلف وذلك تبعاً لتصنيف المكلف لسنته المالية فإن كانت السنة الميلادية فيكون ذلك بحساب الزكاة بقسمة اثنين ونصف في المائة (2.5%) على عدد أيام السنة الهجرية مضروبة في عدد أيام السنة المالية للعام الزكوي المعتمدة من قبل المكلف والموافق عليها من الهيئة. مع الإشارة إلى أن نسبة الزكاة وفقاً للمعادلة المذكورة يتم تطبيقها سواء حسبت الزكاة على الوعاء الزكوي أو الحد الأدنى (صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة).

5. من الملزم بحساب وسداد زكاة الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية؟

وفقاً للقواعد، يترتب على المكلفين الخاضعين لأحكام هذه القواعد الذين يملكون وحدات استثمارية في صناديق بحساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات. وهذا مع استثناء صناديق التمويل المباشر وغير المباشرة من القاعدة أعلاه.

6. في حال امتلاك شركة (100%) من وحدات صندوق استثماري وتم اختيار تقديم إقرار زكوي موحد، هل يلزم تقديم إقرار معلومات للصندوق أيضاً؟

في حال تقديم إقرار زكوي موحد من قبل المكلف، يلتزم الصندوق بتقديم إقرار معلومات لغرض المعلومات والبيانات خلال (120) يوماً من نهاية السنة المالية للصندوق بغض النظر عما إذا تم التوحيد لأغراض الزكاة أم لا.

7. كيف تتم المحاسبة على زكاة استثمارات الصندوق من قبل المكلف في حال اختلاف السنة المالية للصندوق عن السنة المالية لمالك الوحدة؟

وفقاً للفقرة (4) من المادة الرابعة، في حال اختلاف السنة المالية لمالك الوحدة عن السنة المالية للصندوق، فيجب على المكلف مالك الوحدة الاستثمارية الاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للصندوق وتفاصيل حساب الوعاء الزكوي بناء عليها بموجب إقرار المعلومات المقدم على ضوء القوائم المالية المذكورة.



8. في حال كان الوعاء الزكوي للصندوق هو الحد الأدنى (صافي الربح المعدل) وقام الصندوق بتوزيع الربح خلال العام على ملاك الوحدات، فهل يجب حساب زكاة مستحقة؟

نعم. وفقاً للمادة السابعة من القواعد، يكون الحد الأدنى هو صافي الربح المعدل سواء وزع الربح أم لم يوزع. وبالتالي، يجب حساب الزكاة في هذه الحالة بنسبة (2.5%) بغض النظر عن فترة السنة المالية.

9. هل على الصندوق أي طلبات نظامية أخرى بموجب الأحكام ذات الصلة فيما يخص أحكام نظام ضريبة الدخل أو تعليمات تسعير المعاملات المعمول بها حالياً في المملكة؟

ما لم ينص القرار أو القواعد على خلاف ذلك، يطبق على الصندوق ما يطبق على باقي المكلفين بخصوص أي طلبات نظامية أخرى جاءت في الأنظمة المذكورة.

10. في حال الصندوق الذي تستثمر موجوداته في صناديق أخرى، فهل يجوز حسم استثمارات الصندوق في هذه الصناديق عند حساب الوعاء الزكوي؟

تعامل استثمارات الصندوق في هذه الصناديق معاملة الاستثمارات الخارجية وفقاً لما نصت عليه أحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة في اللائحة مع العلم أنه يقع عبء حساب و سداد زكاة استثمارات الصندوق في هذه الصناديق على المكلف مالك الوحدة الاستثمارية وليس على الصندوق.

11. من الملزم باحتساب الوعاء الزكوي للصندوق، مالك الوحدة أم الصندوق؟

يقوم مالك الوحدة الذي اختار إدراج استثماراته في الصندوق بحساب حصته في الوعاء الزكوي للصندوق و سداد الزكاة المستحقة عليها بناءً على المعلومات والافصاحات التي يقدمها الصندوق.

12. هل يلزم قيام المكلف مالك الوحدة بحساب زكاة استثماراته في الصناديق بموجب إفصاح في القوائم المالية أم بموجب شهادة محاسب قانوني؟

أعطت القواعد الخيار للمكلف في هذه الحالة للقيام بحساب زكاة استثماراته في الصناديق بإحدى الطريقتين المذكورتين أعلاه.

13. في حال كان وعاء الصندوق الاستثماري سالباً وحقق خسائر للعام، هل يحق للمكلف



مالك الوحدة حسم استثماراته في إقراره الزكوي؟

في حال قام الصندوق بتقديم إقرار معلومات وفقاً للقواعد، فإن ذلك لا يمنع من إدراج استثمارات مالك الوحدة ضمن الحسميات شريطة الالتزام بضوابط الحسم الواردة في اللائحة والقواعد وإن كان وعاء الصندوق سالباً ولم يستحق زكاة على هذه الاستثمارات.

14. ما هو الإجراء الواجب القيام به في حال تبين حسم المكلف لاستثماراته في صندوق من وعائه الزكوي في حين أن الصندوق لم يلتزم بالتسجيل لدى الهيئة وفقاً للقواعد؟

ألزم القرار والقواعد جميع الصناديق الاستثمارية المشمولة بالقرار بالتسجيل لدى الهيئة لأغراض الزكاة. وعليه، يجب على جميع هذه الصناديق الالتزام بجميع متطلبات التسجيل والإفصاح المذكورة في القواعد.

ومع ذلك، إذا ثبت عدم تسجيل الصندوق لأغراض الزكاة، فلا يحق في هذه الحال أن يقوم المكلف بحسم استثماره من وعائه الزكوي ما لم يتبين أن الصندوق مسجل لدى الهيئة وقام بتقديم إقرار المعلومات عن آخر سنة مالية. هذا مع التزام المكلف ببقية الشروط والضوابط المنصوص عليها في القواعد.

15. هل يخضع للقواعد المكلفون مالكو الوحدات في الصناديق الأجنبية المؤسسة خارج المملكة؟

تطبق القواعد على الصناديق الاستثمارية المسجلة بموجب أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية في المملكة. وعليه لا يخضع المكلفون مالكو الوحدات في الصناديق الأجنبية المؤسسة خارج المملكة لهذه القواعد.

ومع ذلك، تعالج مثل هذه الاستثمارات في دفاتر المكلفين معالجة الاستثمارات الخارجية بموجب أحكام الفقرة (5) من المادة الخامسة في اللائحة.



16. هل ينظر إلى طبيعة نشاط الصندوق وتركيبه أصوله لتحديد أحقية المكلف في حسم استثماراته في الوحدات من وعاء المكلف الزكوي؟

الأصل هو معالجة هذه الاستثمارات في دفاتر المكلف من حيث نية الاحتفاظ بها وطريقة إدارته للأصول المالية بما في ذلك الوحدات في الصناديق الاستثمارية (للمتاجرة أم لا) وذلك بغض النظر عن طبيعة نشاط الصندوق.

17. ما مدى انطباق القواعد على أولئك الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) المستثمرين في وحدات الصناديق الاستثمارية؟

يذكر أن القرار والقواعد يطبقان على المكلفين الوارد ذكرهم في المادة الثانية في اللائحة الذين من بينهم (الأشخاص الطبيعيون السعوديون ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليج).

وعليه، تطبق القواعد على الأفراد المكلفين فقط في حال قيامهم بممارسة نشاط خاضع للزكاة كما هو منصوص عليه في اللائحة.

في الواقع العملي، يقوم هؤلاء الأفراد الوارد ذكرهم في نص المادة أعلاه بممارسة نشاط خاضع من خلال إنشاء كيان فردي (أو مؤسسة فردية) يتطلب إنشاؤها ترخيصاً نظامياً صادراً عن وزارة التجارة في المملكة و/ أو أي جهة مرخصة ذات علاقة.

عدا ذلك، لا يخضع باقي الأفراد بصفتهم غير ممارسين نشاطاً خاضعاً إلى جباية الزكاة حيث لا يطبق عليهم تعريف المكلف وفقاً لللائحة وبالتالي لا تطبق عليهم القواعد.

كما لا يخضع الشخص الخاضع (المكلف) للقواعد في الحالات التي سمحت اللائحة بمحاسبة أولئك المكلفين على الأساس التقديري وفقاً للمادة العاشرة من اللائحة.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa